

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الثانية والخمسون



## الجلسة العامة ٢٤

الجمعة، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

ومن ثم، فمن دواعي سروري أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، باسم جمهورية مدغشقر، عن أحر تهانئنا على انتخابكم لرئاسة جمعيتنا العامة في دورتها الحالية الثانية والخمسين. واسمحوا لي أن أؤكد لكم تأييدنا واقتناعنا بأن خبرتكم الأكيدة في الشؤون الدولية هي دون شك خير ضمان لتكليل مهمتكم بالنجاح.

نود كذلك أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير غزالي اسماعيل، الذي كان التزامه أثناء فترة ولايته مثار إعجابنا، والذي شكّل عمله وإنجازاته الأساس المتين الذي ستبني عليه هذه الدورة والدورات المقبلة وتواصل البناء.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أكرر التأكيد لأميننا العام ومعاونيه، على ثنائنا العاطر وتشجيعنا القوي، على العمل الممتاز الذي أنجزوه بشأن الإصلاحات المقترحة للأمم المتحدة، بغية جعل منظمنا هيئة أكثر مصداقية وأعلى كفاءة، وقادرة على مواجهة تحديات القرن المقبل. وبالتالي فسيكون من دواعي فخرنا المشروع أن نتبين في نهاية هذه العملية أن إصلاحات كبرى وإيجابية في الأمم المتحدة قد أُنجزت في ظل رئاسة أمين عام من أبناء أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو معالي السيد هويزو رازافيماهاليو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مدغشقر.

وقبل أن أعطي الكلمة لمعالي الوزير، أود أن أعذر له، لأنه لم يتمكن من مخاطبة الجمعية العامة في الجلسة الصباحية. وإنني لممتن له جدا لموافقته على الإدلاء ببيانه بعد ظهر هذا اليوم.

السيد رازافيماهاليو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نجاح أي دورة لجمعيتنا العامة يرجع أساسا إلى رئيسها، فهو المحفز الأول والقائد في مشوار عملنا أثناء الدورة، ويرجع أيضا إلى مجريات الأمور كما تركها سلفه، وبالطبع إلى قدرة منظمة الأمم المتحدة ككل على تنفيذ مختلف المقررات والقرارات والتوصيات التي تصدرها الجمعية العامة بطريقة موثوق بها ومتماسكة ومستدامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لأنه ينطلق من نفس القيم ونفس المُثل التي استرشدت بها حكومة بلدي في سعيها نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يهدف إلى توفير مستوى معيشة أفضل لشعب مدغشقر في جو من الحرية أرحب.

حقاً، إننا في مدغشقر نأمل في ضمان ألا يظل احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومشاركة الجميع في جهود التنمية الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وممارسة الديمقراطية مجرد شعارات سياسية، بل أن تترجم إلى ممارسة عملية. وبوصفي ممثلاً لحكومة جاءت إلى السلطة قبل سبعة شهور نتيجة عملية تغيير ديمقراطي، فإنني أعرف تماماً ما الذي أتحدث عنه.

وفي هذه المرحلة من الأفكار التي عرضها علينا الأمين العام، أرى نقاطاً معينة جديرة بالملاحظة. وأود أن أخص منها بالذكر إعادة التشكيل، والإصلاح المالي، ومجلس الأمن.

وفيما يتعلق بإعادة التشكيل، من الواضح أنه لا مفر من بذل الجهود لدمج وكالات منظومة الأمم المتحدة لضمان تعزيز الكفاءة وتحسين التنسيق. ففي جنيف، مثلاً، يمكن دمج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد بغية تعزيز التكامل في الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمتنا.

ويعتقد وفد بلدي أن من الضروري زيادة الشفافية وتهيئة ثقافة قوامها تقاسم الوفورات التي تنشأ من الإصلاح الإداري للمركز - حتى تتفادى بكل السبل الممكنة عدم احترام الديمقراطية الذي يعد السبب الأساسي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. وعلى نفس المنوال، فإن الإغاثة الإنسانية التي تواصل الأمم المتحدة تقديمها للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية يمكن أن تصبح أكثر فعالية بإنشاء مكتب لتنسيق جهود الإغاثة في حالات الطوارئ، واستكمالها بآليات التدخل الملائمة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي لكل من لم يترددوا في مد يد العون لمدغشقر في جهودنا لمكافحة غزو الجراد في المنطقة الجنوبية من الجزيرة. وأود أن أذكر هنا على وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الولايات المتحدة للتربية والتنمية الدولية والبنك الدولي، وكذلك البلدان الصديقة مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج واليابان وغيرها.

ما من شك في أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، التي ما برحت تشغلنا جميعاً وعلى الأخص منذ منتصف شهر تموز/يوليه الماضي، والتي برزت بوضوح في معظم البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة العامة، تجعل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أشبه بخلية نحل تعج بالنشاط المحموم الذي يسبق كبريات الأحداث، ليس هذا فحسب بل إنها تضيف عليها طابعاً خاصاً سيبقى إلى الأبد في سجلات المنظمة بسبب أهميته ما تعنيه هذه المسألة بالنسبة للبشرية جمعاء.

ونقطة الانطلاق لهذه العملية الضرورية، هي أن نجد رودوا شافية لتطلعاتنا المتعلقة بمستقبل منظمتنا، بعد الالتزام الرسمي الذي قطعه رؤساء دولنا وحكوماتنا على أنفسنا هنا قبل عامين، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بالعمل معاً من أجل تعزيز السلام والتنمية والمساواة والعدالة والتفاهم بين الشعوب.

وعملية الإصلاح هذه يجب أن تكون تعبيرا عن التغييرات والتحويلات الجذرية التي حدثت في العالم، والتي جعلت من الضروري لمنظمتنا أن تتكيف وتكيف هيكلها مع الواقع الجديد في العالم الذي نعيش فيه - هذا العالم الذي يتسم بظورة في العولمة، وبتعاظم الترابط فيما بين الأمم؛ وبزيادة حرية تحرك السلع والأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات؛ والذي أصبح فيه من الممكن، بفضل التقدم التكنولوجي، نقل ونشر الأفكار والثقافات وأنماط الحياة.

وصحيح أن بعض البلدان النامية شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً، واندمجت كعنصر دينامي في تيار الاقتصاد العالمي. ولكن هناك بلداناً أخرى، وهي للأسف كثيرة جداً، ما زالت تشهد نمواً بطيئاً، إن لم يكن سلبياً، وتجد نفسها على هامش عملية العولمة. ولا يزال الفقر والجوع يؤثران على عدد كبير من البشر. والأرقام في حد ذاتها تغنينا عن البيان: ففي هذا العصر الذي يبحر فيه بعض المحظوظين على شبكة الإنترنت لشراء حاجاتهم، يعاني ٨٠٠ مليون شخص من الجوع كل يوم - وهذا وفقاً لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة في تقرير لها قدم في مؤتمر قمة الأغذية العالمي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ناهيك عن الأمراض والأمية والعنف.

وتتضمن المبادئ الأساسية التي أعطت زحماً لعملية التجديد هذه، الحكم الصالح والإدارة السليمة والشفافية وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، لا يسع مدغشقر إلا أن ترحب بهذا النهج المبتكر

ونحن لذلك، نؤيد مبادرة الأمين العام التي تقضي بإنشاء هيئة وزارية للنظر في التغييرات الممكنة.

وبشأن الإصلاح المالي، ذكر العديد من المتكلمين البارزين في هذه المناقشة - وأشير بشكل خاص إلى رئيس وزراء باكستان - أن مرد أحد مواطني الضعف الرئيسية في الأمم المتحدة أنه بينما يفترض أن يقوم الأعضاء بدفع اشتراكاتهم المقررة كاملة ومن دون شروط، يماطل البعض في دفعها ويعلقون دفعها على سبب أو آخر، سواء أشاروا إلى ذلك أم لا .

وبغية إيجاد الدواء الناجع لهذه الحالة، تدعو مدغشقر إلى ما يمكن أن أسميه مدونة حسن سلوك أو وعي صالح بالمسؤوليات المالية. ونحن نؤيد المبدأ الذي يقضي بوجوب أن يكون تمويل الأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح. وعلاوة على ذلك، يجب أن يعكس جدول الأنصبة المقررة، وهو أساس توزيع النفقات، قدرة كل دولة على الدفع، على نحو ما هو مطبق فسي معظم المنظمات العالمية، إن لم يكن كلها، على أساس الإنصاف لا أكثر ولا أقل. ومن الواضح أنه لا يمكن نقش هذا الجدول على لوح حجري، بل ينبغي أن يكون من المرونة بما يسمح بتعدله متى كان ذلك ضرورياً - أي متى طرأ تغيير على قدرة بلد ما على الدفع.

وأخيراً، فإننا نرحب برغبة الأمين العام في تخصيص موارد يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل من أجل تمويل التنمية، وفي كفاءة إقرار زيادة شاملة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي إنشاء مكتب لتمويل التنمية للبلدان النامية يقوم بتخصيص ما وصف بعائد الإصلاح.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، لا نغالي إن قلنا إن عضويته الحالية لم تعد انعكاساً للواقع. وإذا تحدثنا عن قارتنا وحدها، نجد أن أفريقيا تضم أكبر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومع ذلك لا مقعد دائماً لهذه القارة في مجلس الأمن. حتى إن هذه القارة لم تستشر أو يقر لها اعتبار عندما أجريت إعادة النظر الأولى في عضوية المجلس في عام ١٩٦٥.

وتدعم مدغشقر موقف منظمة الوحدة الأفريقية وتؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن على أساس الأخذ بالديمقراطية، والشفافية والتمثيل الجغرافي المنصف. ومن المهم زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين سير أعماله وطرق عمله، وكذلك علاقاته مع الدول غير الأعضاء في المجلس، لكي يكون المجلس انعكاساً للواقع الحالي على حقيقته، ولكي يتاح للأمم المتحدة، قبل كل

ووفد بلدي، الذي يرحب بتعزيز بعض أنشطة الأمم المتحدة وبإدراج أولويات جديدة، يوافق على الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة الثالثة والخمسون للجنة حقوق الإنسان، والتي أكدت أن حقوق الإنسان لا يمكن فصلها عن تعزيز السلام والأمن والرخاء الاقتصادي والمساواة الاجتماعية.

وبالتالي فإنه يؤكد من جديد أن من الضروري اعتبار عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في أنشطة المنظمة في ميدان الدبلوماسية الوقائية، وأن العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لرصد الالتزام بحقوق الإنسان يجب أن تؤدي إلى تعزيز احترام هذه الحقوق حتى يصبح بالإمكان استعادة الاستقرار الاجتماعي والمساعدة في تعمير وإنعاش المجتمعات بعد فترات الصراع.

وفي هذا الصدد، ينبغي، عند إعادة تشكيل الأمانة العامة، أن تؤخذ في الحسبان جميع النهج المتعلقة بحقوق الإنسان، وبقا لما خلص إليه مؤتمر فيينا الذي، كما نعرف جميعاً، كرس ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، إلى جانب تعزيز الحق في التنمية.

إلا أن وفدي سيدعو إلى إبداء قدر أكبر من اليقظة بشأن مسائل حقوق الإنسان، واضعين في اعتبارنا أننا سنبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما يمكن أن يترتب على المراقبة الدولية لحقوق الإنسان من تبعات على سيادة الدول، وبخاصة عندما ينطوي ذلك على تدابير للرصد وحتى على فرض شروط تحت ستار أوجه القلق الإنسانية.

ويجب ألا يقتصر الإصلاح على مجرد عملية خفض للتكاليف؛ بل يجب أن يؤدي إلى تقوية دور المنظمة وقبل كل شيء تعزيز فعاليتها. من هنا إقرار مدغشقر بالحاجة إلى تقوية دور الجمعية العامة التي نشعر بأنها يجب أن تبقى المنبر الأول للدول لمناقشة المسائل الأساسية المتمثلة في السلم، والأمن والتنمية. وفي وقت يبشر فيه بفضائل الأخذ بالديمقراطية، تبقى الجمعية العامة الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تضمن لهذا العدد من الناس سماع أصواتهم على الصعيد العالمي والإسهام بدور فعال في إدارة الشؤون الدولية.

وعليه، يمكن تعديل الميثاق بغية إناطة سلطة أكبر بالجمعية العامة، بحيث يصبح في إمكانها الاضطلاع بدور أكبر إلى جانب مجلس الأمن، ولا سيما في صون السلم.

المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن حكومة مدغشقر ترحب بما ورد في تقرير الأمين العام إلى الدورة الثانية والخمسين عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالسلم، وكذلك في البيانات التي أدلى بها يوم الخميس الماضي في الجلسة الوزارية لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا. ويسرنا أن نشير إلى ما بدر من الأمين العام من تصميم على زيادة هذا التعاون وتوسيعه ليشمل جميع الأنشطة المتصلة بصون السلم، بما فيها منع الصراعات. وفي هذا المجال، نرحب بخطة الأمين العام التي تقضي بتعيين ممثل في أديس أبابا. ومن المهم هنا التشديد على أهمية الجمع بين الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية - التي لديها آلية مركزية من أجل منع وإدارة وحل الصراعات - وجهود مجلس الأمن، بل وعلى تنسيقها أيضا، بحيث لا تتوزع جهودنا في مسالك مختلفة. وأود هنا أن أذكر بأن منظمة الوحدة الأفريقية رحبت بمبدأ تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلم، الذي شاركت فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في اقتراح تقديم المساعدة لتحقيقه.

ويرحب وفدي بالمفاوضات الجارية حتى الآن بشأن تدابير نزع السلاح النووي والحد تدريجيا من الأسلحة التقليدية، ومن الألغام المضادة للأفراد بشكل خاص. وبشأن هذه النقطة الأخيرة، صوتت مدغشقر تأييدا لقرارات الجمعية العامة بشأن وقف لتصدير الألغام. ونحن نرحب بالاتفاق الذي صيغ في أوصلو حول نص اتفاقية بشأن الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد، وكذلك بتعهد النرويج بتوفير ١٠٠ مليون دولار من أجل أنشطة إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

وفي هذا الخصوص، يناشد بلدي الدول ذات الترسانات العسكرية أن تواصل بحزم اتخاذ التدابير الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل. واشترك جميع الدول في هذه العملية لنزع السلاح، بالتعاون مع إدارة نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، التي يعد انشاؤها جزءا من برنامج الإصلاح، سيوفر إسهاما قيما في تخفيف حدة التوترات العالمية.

وهذا الإصرار الدولي سيكون أيضا مصدر مساعدة وتعاون متبادلين في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية ظلت قائمة بالفعل لوقت طويل، لكن عولمة العلاقات الدولية فيما يتعلق بالاقتصاد، والتجارة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتقدم السريع في التكنولوجيا، وأيضا اختفاء التكتلات الأيديولوجية، سمحت لأنشطة المنظمات

شيء، إغارة مشاكل البلدان الفقيرة والمحرومة أذنا صاغية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توطيد العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث تؤخذ العوامل الاجتماعية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الخصوص، يرحب وفدي بقرار الفريق العامل الفرعي التابع للمجموعة الأفريقية، الذي ترأسه مصر، والذي يدعو إلى النظر في الطرائق الممكنة لتنفيذ نظام للمناوبة لمقعد بين دائمين يمكن تخصيصهما لأفريقيا، وهو أمر دعي إليه في إعلان هراري الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن نشعر أنه لا يجب النظر في حق النقض بمعزل عن مسألة توسيع عضوية المجلس. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى مبادئ الديمقراطية التي يؤيدها المجتمع الدولي ككل، سيكون من المنطقي توسيع الحق في النقض بحيث يشمل جميع الأعضاء الدائمين، أو إلغاؤه بكل بساطة.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد وبحزم أن أية مسألة متصلة بإصلاح مجلس الأمن يجب أن تخضع لأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء، وذلك وفقا لأحكام المادة ١٨ من الميثاق. وإن أية مبادرة تهدف إلى تقديم قرار بسيط يتعارض مع ذلك، سوف تضر بالمنظمة وأعضائها.

أما المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية التي عمد الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات وتقديم توصيات بشأنها، فتأتي استجابة لمتطلبات عالم اليوم. وإن وفدي متأكد من أن ما تقدمه الجمعية العامة من تعليقات ومقترحات موضوعية سيساعد في تنفيذ ما اتخذ من مبادرات، بحيث تتمكن منظماتنا من مجاراة متطلبات زمننا، وقبل كل شيء، من أن تكون على مستوى التوقعات التي ترجوها شعوبنا. وفي أي حال فإن مدغشقر تدرس حاليا مقترحات الأمين العام، ضمن إطار المنتديات الإقليمية التي تنتمي إليها، بروح من الحوار البناء ومن دون أفكار مسبقة.

إلا أنه لا يمكنني أن أتكلم عن السلم والأمن الدوليين من دون الإعراب عن قلقي إزاء الوتيرة البطيئة التي تسير عليها المفاوضات التي من المفروض أن تفضي إلى اتفاق عام بشأن كل جانب من جوانب إصلاح مجلس الأمن. ونحن قلقون لأنه بالرغم من إنشاء إدارة نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، التي أعلن عنها في مجموعة الإصلاحات، سيظل المجلس، بموجب الميثاق، الهيئة

العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد تأييدنا لجمهورية الكاميرون الإسلامية الاتحادية فيما يتعلق بالسيادة ووحدة الأراضي. وفي هذا الخصوص، نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لاستعادة السلم في تلك الجمهورية الشقيقة، وقد أعربنا عن استعداد مدغشقر لتصبح مشتركة في أية مبادرات من هذا القبيل.

وفي أفريقيا أيضا، ترحب مدغشقر بإقامة المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة بوليساريو والتي توجت أخيرا باتفاق هيوستن، نتيجة لوساطة جيمس بيكر. ونحن نعتقد أن هذا معلم كبير على طريق تسوية مسألة الصحراء الكبرى التي طال أمدها.

وفي الشرق الأوسط، تناشد مدغشقر أيضا بشدة الأطراف المعنية أن تحافظ على التقدم المحرز في العملية. ونعتقد أن العنصر الأساسي لتحقيق ذلك هو وقف إسرائيل لإنشاء مستوطنات جديدة.

أخيرا، نؤكد من جديد تأييدنا لمفهوم إعادة توحيد كوريا، ونرحب بالتقدم الذي بدأ يظهر في هذا الشأن.

خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة ... الخ، نجحنا في تحقيق التزامات عالمية هامة، ويجب أن نكمل المتابعة. لقد حققنا توافق آراء دوليا بشأن الحاجة إلى ضمان أن تكون الحقائق البيئية وأولويات السياسات البيئية مراعاة في التغييرات الهيكلية الجارية في النظام الاقتصادي الدولي. ولنكون أكثر تحديدا، يجب أن ندمج العوامل البيئية - وهي شرط مسبق للتنمية المستدامة - في الأولويات الاقتصادية. وفي هذا الشأن، تشجع مدغشقر الجهود التي بذلتها فعلا المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والحكومات. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الشامل للأحكام الواردة في الوثيقة الأساسية لجدول أعمال القرن ٢١ من أجل اتخاذ إجراء سريع محدد سيكون له أثره في توصيات الأمين العام على النحو الوارد في برنامجه للإصلاح.

في الختام، أنتهز هذه الفرصة لأذكر بالملاحظات التي أبديتها في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبينما نؤكد مجددا تمسكنا الكامل بمبادئ المنفعة المتبادلة والمسؤوليات المتقاسمة، وإن كانت مختلفة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الواردة بإعلان ريو، وبتنفيذها بشكل عام، طلبنا أولا أن تحترم البلدان المتقدمة النمو الالتزامات المقطوعة في ريو

الإجرامية عبر الوطنية بأن تتسع، وزادت قوتها إلى الحد الذي أصبحت فيه الآن تهديدا دائما لأساس الأمن الداخلي للدول، ولتراثها الثقافي والفني ولبينة الكوكب. واليوم، نشهد ظهور أشكال جديدة من الجريمة عبر الوطنية: غسل الأموال أو استثمار رأس مال متولد عن أنشطة متداخلة عادة، من بينها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والفساد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والتكسينية، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية المحمية، والاتجار غير المشروع بالبشر وإزالة أعضاء الإنسان، وغير ذلك كثير.

ومن هذا المنطلق، فإن البلدان الأضعف من حيث القدرة الاقتصادية، والمؤسسية، والمادية والتكنولوجية هي الأكثر تعرضا للخطر، أي البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأفريقية بشكل خاص لأن الأثر التلقائي لأنشطة البلدان المتقدمة النمو لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة هو الحكم على تلك البلدان بأن تصبح مناطق جديدة للتوسع.

لذلك، يجب أن نجد بسرعة استجابة فعالة لهذا التهديد بتحديد هدف مشترك قائم على موقف موحد وعمل متماسك، بإقامة أو تعزيز تعاون لتبادل الخبرات والمعرفة، وبزيادة تبادل المعلومات، وفوق كل شيء بتعزيز ودعم التعاون مع المحافل الدولية أو الإقليمية بشكل فعال لتوفير المساعدة الفنية المؤسسية والدعم السوقي. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ الأهمية الخاصة التي يوليها الأمين العام إلى الحاجة إلى تحسين قدرة المنظومة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والارهاب.

إن السلم المقترن بالتنمية إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة، وبلدي يؤكد مجددا التزامه الثابت بمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وهو يشعر بقلق عميق نتيجة التهديدات التي تزعزع استقرار السلم في العالم، وبخاصة في أفريقيا.

لذلك، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو، تناشد مدغشقر الأطراف القيام بحوار يرمي إلى تحقيق وقف إطلاق نار نهائي، وفقا لروح مؤتمر قمة لبيرفيل الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ويرمي إلى السماح بوزع قوة التدخل الدولية، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وذلك حسبما أوصي به في مؤتمر القمة.

أما بالنسبة للأزمة الداخلية في جزر القمر، التي هي جارة مباشرة لمدغشقر، فنحن نؤيد جهود الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأيضا جهود جامعة الدول

سلفكم السيد رضا علي اسماعيل على إدارته الناجحة والتميز للفترة الحادية والخمسين الماضية. ويسعدني أيضا أن أتقدم بالتهنئة الحارة الى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان بمناسبة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة منذ بداية هذا العام، متمنيا له كل التوفيق والنجاح ولمنظمتنا تحت ادارته كل التقدم والازدهار.

لقد حرص الأردن منذ أن بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط على الالتزام بأهداف ومرجعية هذه العملية التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ وبمشاركة الأطراف المعنية. فبعد أن استرد الأردن أرضه ومياهه بموجب معاهدة السلام الموقعة مع اسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أبقى على دوره المحوري في العملية وعمل على مواصلة الجهد مع الأطراف الأخرى للوصول الى الأهداف المنشودة في تحقيق سلام دائم وشامل وعادل ترضى عنه الأجيال القادمة وتصونه وتحميه. إننا نؤمن تماما أن ديمومة السلام مرتبطة بشكل وثيق بعدالته وشموليته، كما نفهم الشمولية بمعناها الواسع أي أن تضم كافة أطراف النزاع دون استثناء وتعالج كافة جوانب النزاع، سواء الأسباب الأصلية أو تلك التي نشأت وتفاقمت عبر سنوات النزاع ومراحله المختلفة.

لقد أعرب الأردن دائما عن تمسكه بقرارات مجلس الأمن لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) كمرجعية أساسية لعملية السلام بالإضافة الى مبدأ عودة الأرض العربية المحتلة مقابل السلام. واستنادا الى ذلك، والى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والى الشرعية والعدالة فإننا ندعو الى استئناف المفاوضات على المسارين السوري الاسرائيلي، واللبناني الاسرائيلي. كما بذلنا وما زلنا نبذل قصارى جهدنا من أجل تنفيذ اتفاقات المرحلة الانتقالية والمضي في مفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني، وذلك لاعتقادنا الراسخ بأن عملية السلام لن تحقق الشمولية أو العدالة دون توصل الاسرائيليين والفلسطينيين الى حل عادل للقضية الفلسطينية بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

والقدس، مدينة السلام، التي تضم بين ثناياها الأماكن المقدسة للأديان السماوية الثلاثة وتهضو اليها أفئدة المؤمنين من كل بقاع الدنيا، تستحق منا اهتماما بالغا بهدف التوصل الى حل مرض يكفل للجميع حرية الوصول الى الأماكن المقدسة ويحفظ للمدينة قدسيتها وبقاياها رمزا للسلام بين شعوب الأرض. وهنا نؤكد على أن القدس الشرقية مدينة فلسطينية عربية محتلة ينطبق عليها

بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية. وثانيا، طلبنا أن تعاد هيكله الآلية البيئية العالمية وأن تغذى بشكل كاف حتى يسهل الحصول على الموارد؛ وثالثا وفوق كل شيء، ينبغي بعد إقرار مفهوم "عائد الديمقراطية" ومفهوم "عائد التكيف الاقتصادي والاصلاح" أن يقر مفهوم "عائد البيئة" لأقل البلدان نمو لتمكينها من حماية بيئتها وبالتالي الاسراع باستئصال الفقر، السبب الرئيسي والنتيجة الرئيسية للتدهور البيئي.

والآن، نحن نتساءل عما اذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شكله الحالي، لديه السلطة اللازمة لفرض جزاءات أو لمنح عوائد، أو ما إذا كنا بحاجة إلى تعزيز مهمته أو إنشاء هيكل جديد ذي سلطة كافية.

ومدغشقر، من جانبها - وليس هذا بحاجة إلى إعادة تأكيد - فخورة بالامتثال للتدابير الموصى بها في جدول أعمال القرن ٢١. وبالفعل، إنها تبرز بوصفها بلدا هو في وقت واحد محمية للطبيعة ومحمية طبيعية يملك كنوزا وسمات محددة نادرة، إن لم تكن فريدة من نوعها في العالم، فيما يتعلق بالحياة النباتية والحيوانية.

ونحن نأمل في أن تقطع في كيبوتو في شهر كانون الأول/ ديسمبر التزامات حاسمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، التي تسبب الاحترار العالمي وبالتالي تسهم في تدهور بيئتنا.

إن علينا وحدنا أن نكفل جعل هذه الدورة دورة إصلاح، كما يرغب الأمين العام، أو دورة عادية بشأن دورات عديدة أخرى، دورة يهاجمنا فيها المتكلمون ببلاغة أو على أحسن الفروض بوعود شفوية لا تتبعها أعمال. ومدغشقر مقتنعة بأننا سنختار الخيار الصحيح في الوقت الصحيح لدعم مبادئنا السامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية الأردن، معالي السيد فايز الطراونة.

السيد الطراونة (الأردن): يسعدني أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهاني لكم والى حكومة وشعب بلدكم الصديق بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين وإني على ثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار وذلك لما عرفتم به من مهارة وخبرة فسي الدبلوماسية والشؤون الدولية. ولا يفوتني أن أعرب عن بالغ التقدير والامتنان لسعادة

الكيميائية. ويأتي هذا القرار إيماناً من الأردن بأن الأسلحة بما فيها جميع أسلحة الدمار الشامل لا تحقق أمناً ولا تعيد استقراراً لمنطقة الشرق الأوسط أو لأي منطقة في هذا العالم إذا لم تتوفر الثقة الكاملة بين حكوماتها وشعوبها.

لم يعد العراقيون يرون بصيص أمل لمعاناتهم المستمرة نتيجة الحصار المطبق عليهم منذ سبع سنوات. لقد عانى هذا الشعب وذاق مرارة الألم بما فيه الكفاية، وقد آن الأوان أن تتحرك منظماتنا الدولية من أجل تخفيف معاناته والتتأم جراحه لكي تعود له مقومات الحياة ويساهم مجدداً في تنمية وازدهار المنطقة.

وإننا إذ نوجه هذه الدعوة الجادة المخلصة لرفع الحصار عن شعب العراق لنؤكد مجدداً على ضرورة صون سيادة العراق ووحدة وسلامة أراضيه كما ندعو الحكومة العراقية إلى تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن بشكل كامل وإلى العمل على حل مشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين تمهيداً لعودة العلاقات الطبيعية الودية مع دول المنطقة على أساس من الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة ووحدة أراضيه.

وكما يعاني الشعب العراقي من الحصار فإن الشعب الليبي أيضاً ومنذ أن فرضت العقوبات على ليبيا يعاني بسبب حظر الطيران، لذا فإننا ندعو إلى إيجاد وسيلة سلمية كفيلة بحل المشكلة الناجمة عن مأساة لوكربي.

إننا ندعو إيران إلى الدخول في مفاوضات جادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة من أجل الوصول إلى حل سلمي يضمن إعادة الجزر المحتلة الثلاثة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى دولة الإمارات فمن شأن ذلك أن يساهم بشكل فعال في إحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

منذ أن بدأت الحرب في يوغوسلافيا السابقة، ضم الأردن صوته إلى أصوات جميع الدول التي دعت إلى إنهاء معاناة شعب جمهورية البوسنة والهرسك الضحية، تلك المعاناة التي هزت ضمير العالم بأسره وحركت مشاعر المجتمع الدولي الذي استبشر خيراً بعد عقد اتفاقية دايتون للسلام. والآن فإننا نؤكد من جديد أن السلام والأمن والاستقرار في البوسنة وربما في كافة أرجاء البلقان يعتمد إلى حد كبير على التنفيذ الكامل والنزيه لهذه الاتفاقية، وأن الالتزام الدولي القوي أمر ضروري لجعل عملية السلام حقيقة لا رجوع عنها. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم ما هو مطلوب منه في هذا الشأن بما في ذلك المساعدات الفعالة لإعادة الإعمار في البوسنة

قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) كما ينطبق على الأراضي العربية كافة.

وإذا كانت مشكلة الأمن هي إحدى العقبات الرئيسية في طريق السلام فإن بناء الثقة وإحلال السلام يمثلان أفضل السبل لتحقيق الأمن الفردي والإقليمي والاستقرار في الشرق الأوسط، فلا سلام بلا أمن ولا أمن بلا سلام.

وعليه، فإننا ومن هذا المنبر الدولي ندعو إسرائيل - الدولة التي عقدنا معها معاهدة السلام - أن تقوم بكل ما من شأنه بناء الثقة وتعزيزها مع شعوب المنطقة عامة والشعب الفلسطيني خاصة. ولعل أولى الخطوات المؤدية إلى ذلك هي التخلي في تعاملها مع المسائل الأمنية عن لغة القوة ولغة الحصار وتضييق سبل العيش الكريم للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه فإن على إسرائيل الالتزام بمعاهدة جنيف الرابعة بالتخلي عن سياسة الاستيطان وسياسة فرض واقع جديد على الأرض الفلسطينية بما في ذلك محاولة تغيير التركيبة الديمغرافية والطابع الديني والتاريخي والثقافي للأراضي المحتلة بما فيها القدس. كما ندعوها إلى تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني نوا وروحا وبالسرعة الممكنة لأن من شأن التأخير واجراءات الحصار أن تخلق حالة من اليأس يستحيل معها ضبط التطرف ومنعه من العبث بالأمن والاستقرار. فالتطرف يجد بلا شك في كل هذه السياسات أرضية خصبة لتحقيق أهدافه المعادية للسلام.

ومن ناحية أخرى، ومن أجل بناء الثقة مع حكومات وشعوب المنطقة كافة فإن على إسرائيل التخلي عن إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، لا سيما وأن جميع دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل قد أصبحت الآن أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن العالم كله يدرك أن الوضع السائد حالياً في المنطقة هو وضع فريد من نوعه ولا مثيل له في مناطق العالم الأخرى، إذ تنفرد دولة واحدة بالقدرات النووية بينما الدول الأخرى في المنطقة تلتزم بالمعاهدات والشرائع الدولية.

ولما كان وجود الأسلحة النووية يشكل إحدى العقبات الأساسية التي تحول دون وصول العملية السلمية إلى تحقيق غاياتها فإن الحل الأمثل لهذه الإشكالية هو إزالة هذه العقبة عن طريق إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعلن عن قرار الحكومة الأردنية الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة

نجد أن الأردن رغم شح موارده وقلة امكانياته ينفق حوالي ثلاثمائة وأربعين مليون دولارا سنويا على الخدمات المقدمة للاجئين، وهو مبلغ يكاد يساوي ميزانية الوكالة برمتها. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد وضعت الحكومة الأردنية هذا العام خطة استراتيجية تسمى "حزمة الأمان الاجتماعي" تهدف إلى تطوير البنية التحتية لمخيمات اللاجئين والمناطق الأقل حظا وتحقيق التنمية المستدامة والحد من مشكلة الفقر. وتبلغ الكلفة الاجمالية لما يخص المخيمات من هذه الخطة حوالي ٢٤٠ مليون دولار ستخصص لتأهيل شبكات المياه، ومعالجة النفايات الصلبة، وشبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية، ومشاريع الطرق والكهرباء وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

وفي الوقت الذي يؤكد الأردن فيه على أن تحسين مستوى المعيشة للاجئين الفلسطينيين لا ينتقص أبدا من حقوقهم السياسية بالعودة والتعويض كما نص عليها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) (١٩٤٨)، فإنه يؤكد أيضا على أن دعم وكالة الغوث هو مسؤولية جماعية تتحملها الأسرة الدولية. كما يؤكد على الأبعاد القانونية والسياسية والانسانية لقضية اللاجئين ويعتبر أن أي تقصير في المسؤولية الانسانية لهذه القضية إنما ينعكس سلبا على المسؤولية السياسية.

ومن هنا فإن حكومة بلادي تدعو من هذا المنبر إلى العمل بكل جد وإخلاص وبذل كل الجهود الممكنة من أجل استمرار وكالة الغوث في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين ريثما يتم إيجاد حل دائم وعادل وشامل لقضيتهم. كما تدعو إلى نبذ أية محاولات قد تهدف إلى إلغاء الوكالة أو وقف عملياتها أو تخفيض الخدمات التي تقدمها للاجئين أو تسليم صلاحياتها والمسؤوليات التي تضطلع بها لأية جهة كانت، لأن من شأن ذلك أن يؤثر بشكل سلبي على البعدين السياسي والقانوني لقضية اللاجئين. كما يؤثر سلبا على عملية السلام وعلى الاستقرار في المنطقة.

إننا ندعو إلى الالتزام بنص وروح قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) (١٩٤٨) حول اللاجئين وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) الخاص بضرورة تسهيل عودة النازحين. ونهيب بالدول المانحة أن تعمل على الوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة وزيادة مساهماتها بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد اللاجئين كما نهيب بالأسرة الدولية عامة والدول القادرة على العطاء أن تولي هذا الأمر العناية الكافية.

والهرسك وضمن التسيير الفعّال للمؤسسات العامة كما تنص اتفاقية دايتون، ولما لذلك من أثر في الحفاظ على وحدة البوسنة وسيادتها وسلامة أراضيها.

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أرجىء البت فيها إلى مرحلة الحل النهائي هي من أعقد المشاكل التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك فإن ما يؤسف له أن الأسرة الدولية لا تولي هذه المسألة الأهمية التي تستحق. فقد تفاقمت الأزمة المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) سنة بعد سنة، ولم تجد لها حلا، حتى اضطرت الوكالة هذا العام إلى إعلان عن اجراءات تقشفية تنطوي على تخفيضات كبيرة في الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، ومن هذه الاجراءات: الوقف الفوري للمنتج الدراسية التي يتم تمويلها من الميزانية العامة؛ وإلغاء تعويضات الاستشفاء والإحالة إلى المستشفيات للشهرين الأخيرين من هذا العام؛ وتجميد المساعدات النقدية الطارئة وإعادة تأهيل المأوى من الميزانية العامة؛ وتجميد استحداث وظائف جديدة دولية ومحلية؛ وتجميد تعيين موظفين دوليين؛ وتجميد التعيين في الوظائف المحلية باستثناء تلك التي تعتبر ضرورية لاستمرار العمليات؛ والنظر في إمكانية فرض رسوم على الطلاب في مناطق عمليات الوكالة.

ورغم أنه قد تم تجميد هذه الإجراءات جميعها على أثر تعهد بعض الدول المانحة خلال الاجتماع الذي عقده مع الوكالة والدول المضيفة للاجئين في عمان مؤخرا بزيادة تبرعاتها بقيمة تغطي عجز الميزانية لهذا العام والبالغ عشرين مليون دولار، إلا أن خطر تخفيض الخدمات يبقى ماثلا ما دامت المشكلة لم تحل جذريا مع الأخذ بالاعتبار مواجهة متطلبات النمو السكاني الطبيعي للاجئين ومعدلات التضخم.

يتحمل الأردن منذ أن بدأت مأساة اللاجئين قبل نحو خمسة عقود العبء الأكبر بين جميع الدول المضيفة، إذ يقارب عدد اللاجئين الذين يستضيفهم مليوناً ونصف المليون نسمة، يقطن حوالي عشرين بالمائة منهم في المخيمات التي تشرف عليها الوكالة، بينما ينتشر الباقون في المدن والقرى الأردنية. وتقوم الحكومة الأردنية، إحساساً منها بالمسؤولية الإنسانية، بتقديم كافة الخدمات اللازمة للاجئين بما في ذلك خدمات البنية التحتية والتعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ودعم التمويل، بالإضافة إلى خدمات الأمن العام والدفاع المدني. ومن هنا



والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان.

ففي ميدان السلام والأمن الدوليين نجد أن تعدد النزاعات المسلحة وتنوعها في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت من مجلس الأمن محور الجهود الدولية لإقرار السلام والأمن في العالم، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان العمل على إعادة هيكلة هذا المجلس وإدخال الإصلاحات إليه، إذ لم يعد مجلس الأمن الذي تم تشكيله عقب الحرب العالمية الثانية يعكس موازين القوى السائدة في عالم اليوم، وأصبح من الضرورة إعادة النظر في هيكله وقواعد عمله. ولقد قامت مجموعة العمل المكلفة بإعادة هيكلة وإصلاح مجلس الأمن بجهود مضيئة عبر السنوات القليلة الماضية في سبيل تحقيق هذا الهدف، وثمة تصورات كثيرة مفيدة ومجدية قد ظهرت في إطار الإصلاح، إلا أن ما ينقصنا حتى الآن هو الإرادة السياسية الجماعية لنقل هذه التصورات إلى أرض الواقع.

وفي هذا المجال فإن الأردن يرى أن أية هيكلة جديدة لمجلس الأمن يجب أن تأخذ بالحسبان تمثيل الدول النامية في شتى أرجاء الأرض. وإننا نرى أن المجموعة العربية لما لها من دور رئيس فاعل، فإن لها الحق في مقعد دائم في مجلس الأمن.

ولا شك أن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ستبقى من أهم نشاطات المنظمة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وإيماناً من بلدي بهذا الهدف النبيل فقد شارك الأردن وبتوجيه من قيادته الهاشمية منذ سنوات عديدة في هذه النشاطات، وأوصلته إلى المرتبة الثانية في حجم المشاركة بين جميع الدول المساهمة بقوات في وقت من الأوقات.

وهنا، لا بد لي أن أنوه بالصعوبات المالية التي عكستها الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة على بعض الدول، ومن ضمنها الأردن، نتيجة عدم سداد المبالغ المستحقة لها في الوقت المناسب. وإنني من على هذا المنبر أناشد جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها المالية للمنظمة بالكامل وبدون شروط وضمن الوقت المحدد.

ومن ناحية أخرى فقد شارك الأردن في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وكان أول دولة وقّعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة ضمن هذا النظام. كما شارك بفاعلية في بلورة فكرة إنشاء قيادة قوة للانتشار

إن مشكلة اللاجئين تذكرنا بالقانون الدولي الإنساني بشكل عام وضرورة تطبيقه تماماً. وقد كان هذا الموضوع دائماً وما زال موضع اهتمام الأردن. فقد قام الأردن منذ عام ١٩٨١ بتقديم مشروع قرار ضمن أعمال اللجنة الثالثة بعنوان "النظام الدولي الإنساني الجديد"، يدعو إلى احترام تنفيذ القانون الدولي الإنساني بحذافيره. كما قامت حكومة بلادي بتكليف القوانين الأردنية بحيث تعطي أولوية وأهمية بالغة لتطبيق هذا القانون. ونذكر هنا بدعوة سمو ولي العهد الأردني إلى العمل حثيثاً مع الأسرة الدولية لإخراج مشروع نظام دولي إنساني جديد إلى حيز الوجود.

إن تقرير الأمين العام: "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، الذي قدمه خلال شهر تموز/يوليه الماضي، إنما يمثل أساساً جيداً لعملية الإصلاح، وخطة مدروسة للمستقبل تنطوي على رغبة جادة وحقيقية في التغيير نحو الأفضل.

ويستعرض التقرير المهام الاستراتيجية الرئيسية للمنظمة ويضع لكل منها مقترحات محددة ترسم معالم الطريق وتجعل من الدول الأعضاء شركاء حقيقيين من أجل الوصول إلى منظمة أفضل، استعداداً للتعامل مع الأزمات الإنسانية والسياسية، منظمة على درجة أعلى من الكفاءة مؤهلة للعب دور أكثر حيوية في المجالات التي حددها الميثاق وتلك التي تملئها ظروف هذا العالم المتغير من أمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. والأردن يدعو لفتح باب العضوية في الأمم المتحدة لكل الدول المحبة للسلام حسب نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الميثاق تحقيقاً لعالمية هذا الميثاق.

إن المملكة الأردنية الهاشمية إذ تقدر للأمين العام جهوده المشكورة في إعداد هذه الخطة، لتؤكد على حقيقة أن هدف الإصلاح لا يقتصر على خفض النفقات أو معالجة الترهل، بل يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، أي تفعيل دور المنظمة لمواجهة مسؤولياتها والاضطلاع بمهامها بكفاءة عالية وشفافية ومصداقية. وإننا نتفق مع الأمين العام على أن الإصلاح ليس حدثاً معزولاً، ولكنه عملية مستمرة لا تتوقف عند تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير، بل تمتد لتشمل الاتجاه العام الذي سيحققه تنفيذ المقترحات فيما يتعلق بتطور المنظمة مستقبلاً. إن القرن القادم سوف يشهد تغييرات عالمية أكثر عمقا وأكثر سرعة، وعلى الأمم المتحدة أن تكون مهياً للتعامل مع هذه المتغيرات وذلك في الميادين الرئيسية الخمسة التي تمثل المهام الأساسية للأمم المتحدة وهي السلام

ولقد عانى الأردن كدولة نامية منذ نهاية عقد الثمانينات من مشاكل اقتصادية تفاقت على أثر أزمة وحرب الخليج في بداية العقد الحالي، ولكن اتباعه لسياسات تصحيحية هيكلية بمساعدة صندوق النقد الدولي قد أدى إلى تحقيق نتائج طيبة فاقت التوقعات. فقد أمكن تخفيض عجز الموازنة بشكل ملموس وكذلك حجم الديون الخارجية وتم تحسين كل مؤشرات الاقتصاد الكلية.

وتحقيق تقدم كبير في مجال الخصخصة وإصلاح النظم المالية الداخلية وقطاع البنوك مما أتاح الفرصة للمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص. ومضى الأردن على طريق التنمية فوقَّع بالأحرف الأولى اتفاقية الشراكة مع أوروبا وهو يتخذ حالياً الإجراءات التمهيديّة اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي سبيل ذلك، نحن نعمل حالياً كل ما بوسعنا لتكييف اقتصادنا وتهيئته للاندماج تماماً في النظام العالمي للتجارة الحرة. كما أننا نبذل، بالاشتراك مع الأشقاء العرب والدول الأخرى في الشرق الأوسط، جهوداً كبيرة لتوسيع رقعة التعاون والتبادل التجاري والاستثماري في المنطقة. وقد وقَّعنا في جذب الكثير من الاستثمارات في سوق الأوراق المالية وفي مشاريع أخرى صناعية وسياحية. وعملت الحكومة الأردنية جاهدة على رفع ما كان قد تبقى من قيود تحد من اجتذاب الاستثمارات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك رفع كافة القيود عن العملات الأجنبية.

يدرك العالم المسؤولية التاريخية التي نتحملها تجاه الأجيال القادمة للمحافظة على بيئة كونية سليمة، تطبيقاً للأسس التي اعتمدها قمة الأرض. وبالرغم من شح الموارد، فقد التزم الأردن بتطبيق أسس ومبادئ ريو، وعمل جاهداً على تقديم مساهمته كشريك لدول العالم الأخرى في التنمية المستدامة. إلا أنه رغم التزامنا كدولة نامية بما تمليه علينا شراكتنا، فقد لاحظنا، كما لاحظ غيرنا من الدول النامية، تراجعاً وتلكؤاً من قبل الدول المتقدمة في الوفاء بالتزامات الشراكة. ولمسنا كذلك بأن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة إنما وجدت لتكريس التراجع في الالتزامات بدلاً من ترسيخها والتعاون على تنفيذ ما تعثر منها.

وأخيراً إذا كان تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذا العالم هو أحد أهم الأهداف السامية النبيلة لمنظمتنا الدولية، فلا بد من توفير الأرضية الصلبة لذلك، والمتمثلة في الحد من الفقر ومحاربة المرض والجهل والبطالة والعمل من أجل توفير بيئة نظيفة وتنمية مستدامة للأجيال القادمة.

السريع، للمساهمة في تعزيز قدرة المنظمة على الرد السريع لحل الأزمات عند نشوبها.

أما بالنسبة لنزع السلاح والسيطرة على التسليح، فإن التقدم الذي شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية في هذا المضمار أمر مشجع حقاً، فقد تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى واقتربت هذه المعاهدة من العالمية، كما تم خلال العام الماضي عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى منجزات قيّمة على مستوى خفض ترسانات الأسلحة النووية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وتوجه الأنظار الآن إلى مؤتمر نزع السلاح كي يتوج إنجازاته بمعاهدة لحظر إنتاج المواد المنشطرة المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، ومعاهدة أخرى تقدم ضمانات أمنية كاملة لحظر استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على مثل هذه الأسلحة.

ولما كانت التنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي إحدى الغايات الرئيسية للأمم المتحدة، فلا بد من الاهتمام بشكل جدي بإصلاح الأجهزة العاملة في هذين الميدانين وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال وضع السياسات الوطنية الناجعة والموصلة إلى دفع عجلة النمو في جميع الدول الأعضاء بلا استثناء.

إن أهم سمات الاقتصاد العالمي ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين سمتان: الأولى تتمثل في الانتقال العالمي لاقتصاديات السوق والثانية في التطور التقني السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مما جعل المعرفة أهم عامل من عوامل الإنتاج. كما يتميز الاقتصاد الدولي الجديد بالتنافسية الشديدة والسرعة وكثافة المعلومات والعولمة المتزايدة. ولكن لا بد من التساؤل هنا عن كيفية إيجاد الوسائل الكفيلة لتجنب الآثار السلبية للعولمة والمتمثلة في تهميش بعض الدول النامية بأكملها بسبب قلة صادراتها وارتفاع ديونها الخارجية - وتهميش طبقات اجتماعية في هذه الدول نتيجة التوزيع غير المنصف في الدخل، إذ أن العولمة غير معنية بمشاكل التوزيع بل بكونها محركاً للنمو الاقتصادي بشكل عام.

أمام هذا الوضع فإن الدول الصناعية مدعوة إلى زيادة مساعداتها الرسمية للتنمية في العالم النامي، وإيجاد حلول شاملة لمشكلة الديون الخارجية والعمل على دمج الدول النامية في النظام العالمي للتجارة الحرة وتحسين شروط التبادل التجاري باتجاه هذه الدول.

وفي غياب صيغة تكون شاملة وعادلة، فلا بأس من أن نقتراح ما يلي:

أولاً، أن نزيد عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس إلى مستوى يتناسب مع نمو العضوية وتنوعها الراهن.

ثانياً، أن نعدل الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من الميثاق لكي نسمح بإعادة انتخاب الدول الأعضاء غير دائمة العضوية في المجلس لأية فترات لاحقة، بحيث تتمكن الدول التي تود شغل مقعد في هذه الهيئة الهامة بصورة مستمرة من أن تفعل ذلك ما دامت تتمتع بثقة الدول الأعضاء وتأييدها.

ثالثاً، أن نشجع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على أن يتوصلوا فيما بينهم إلى اتفاق يزيل، أو يخفف على الأقل، التوجس العام من إساءة استخدامهم سلطة حق النقض.

إن وفدي يحيي جهود الأمين العام لإدخال إصلاحات تمس الحاجة إليها على الأداء الإداري والمالي للمنظمة. والمقترحات التي قدمها إلى الجمعية في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ جديرة بأن ندرسها بعناية، حيث أنها تحتوي على ترتيبات بنّاءة وعميقة الأثر من شأنها أن تساعد الأمم المتحدة على الخروج من صعوباتها الراهنة على أقل تقدير.

إن الحماس الذي تلا نهاية الحرب الباردة منحنا أيضاً الفرصة لأن نجتمع في عدة مؤتمرات دولية لنتناول بعض القضايا ذات الأهمية الحقيقية لنا جميعاً. وتشمل هذه القضايا البيئة والتنمية الاجتماعية والسكان والمرأة والمستوطنات البشرية والأمن الغذائي. وفي هذه الاجتماعات اعتمدنا خطط عمل طموحة وتوصلنا إلى أن التنمية المستدامة يجب أن تكون الجوهر الأساسي لتحقيق أهدافنا. ولكن دون وجود الرغبة السياسية الصادقة لدى المجتمع الدولي في احترام التزاماته فإن خطط العمل، التي تقتضي تكاليف باهظة، لا يمكن تنفيذها بصورة فعالة.

لقد هيمنت هذه الحقيقة الواضحة على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه من هذا العام حين لاحظنا عدم إحراز تقدم في تطبيق التدابير الدولية التي دعا إلى اتخاذها جدول أعمال القرن ٢١ المنبثق عن مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢.

إن انبعاث غازات الدفيئة يتواصل دون هوادة، ملوثاً البيئة وعاملاً على احترار الجو العالمي أكثر فأكثر. ولو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية ملديف، معالي السيد فتح الله جميل.

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، يا سيدي، أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وانتخابكم دليل على الثقة والأمل اللذين توليها هذه الهيئة لمقدراتكم على قيادة هذه الدورة حتى تكمل بالنجاح.

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق امتنان وفدي وتقديره لسلفكم، السفير غزالي اسماعيل، وذلك على الطريقة المثالية التي اضطلع بها بمسؤولياته ووجهه بها أعمال الجمعية العامة خلال فترة رئاسته.

ويشرفني أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لكي أرحب ترحيباً حاراً، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، بالأمين العام الجديد السيد كوفي عنان. ولا نشك في أن خبرته الطويلة في الخدمة الدولية ومعرفته الواسعة بشؤون منظومة الأمم المتحدة ستعطينه كل ما يحتاجه من رؤية ثاقبة للاضطلاع بمسؤولياته بصورة منصفة وحازمة. وهو جدير بكل مساعدة ودعم من جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

لقد شرعنا، يملؤنا حماس كبير للاستفادة من الفرص التي أتاحت بعد نهاية الحرب الباردة، في سعي لتجديد نشاط الأمم المتحدة وإصلاح طريقة أدائها لعملها، يجعلها أكثر فعالية وقدرة على القيام بالدور المركزي الذي يحق لها أن تقوم به في الحفاظ على النظام العالمي، بل ربما صياغة نظام عالمي جديد للمستقبل.

إلا أنه، مع استمرار المناقشات، لا تزال وجهات النظر بعيدة عن التوصل إلى توافق في الآراء، حتى بشأن قضية واحدة هي إعادة هيكلة مجلس الأمن، التي أقر بأنها مسألة هامة ومحورية. ولكن علينا هنا أن نذكر أنفسنا بأن علينا في معالجة موضوع الإصلاح، أن نغطي الطيف الكامل لأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية جميعاً.

ومن المخيب للأمال أن التركيز في الوقت الراهن ينصب أساساً على إعادة هيكلة مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتراحات التي قدمت حتى الآن بشأن هذه المسألة قاصرة على نحو يدعو للأسف، والعديد منها مؤداه إيجاد وضع جديد يستند إلى الخصوصيات.

البيئية قد قدمه الرئيس قيوم إلى هذه الجمعية في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة. ومن المقرر عقد اجتماع هام آخر لوزراء البيئة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في ملديف خلال الشهر الحالي.

وعلى الصعيد الدولي، نعمل عن كثب مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة بغية متابعة قضيتنا. ونحن نعلق منتهى الأهمية على التنفيذ العاجل والثابت لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونطلب مرة أخرى إلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بتقديم المساعدة.

وفي هذا الصدد، نطلب إلى البلدان الصناعية أن تقتدي بما فعلته المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، وأن تلتزم بأهداف تكون ملزمة قانونا وجادة لخفض مستويات انبعاث غاز الدفيئة لديها.

وبالنسبة إلى ملديف، وهي بلد سيتأثر تأثرا حادا إن لم يكن قاتلا بتغير المناخ، من الصعب عليها أن تقبل اعتبار أي هدف لمستوى الخفض يكون أدنى من ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، كما جاء في بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة، هدفا محققا لخفض جاد.

ولقد استضافت ملديف في الشهر الماضي الدورة الثالثة عشرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهي دورة لم تعتبر اجتماعا هاما جدا بشأن الموضوع فحسب، بل أيضا اجتماعا آتيا في الوقت المناسب تماما حيث يتطلع العالم الآن بشغف وبتفاؤل كبير إلى انعقاد الدورة الثالثة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كيوتو.

إن بلادي، ودولا صغيرة أخرى عديدة في العالم النامي لا سيما الدول التي تدخل في عداد أقل البلدان نموا، إنما تضع ثقها بالأمم المتحدة لمساعدتنا على مواجهة العوائق الملازمة لنا والتغلب عليها فيما نواصل سعينا لإحراز التقدم والازدهار. إننا نتطلع كذلك إلى الأمم المتحدة لوضع سياسات واتخاذ تدابير فعالة لحمايةنا من التهديدات، سواء كانت تهديدات اقتصادية أو سياسية، وللتخفيف من معاناتنا من الكوارث البيئية. والحقيقة أننا لا نستطيع أن نواجه المصاعب بمفردنا، وأن اقتصاداتنا أكثر تعرضا للأذى من اقتصادات الدول الأكبر والأكثر رخاء. إن حماية الضعيف ينبغي ألا ترى كعبء، بل كمسؤولية يتقاسمها الجميع، اعترافا بحقائق التنوع في عضوية هذه المنظمة.

صحّت التوقعات الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن انبعاثات غاز الدفيئة والاحتراز العالمي، فإن ٨٠ في المائة من البلدان الجزرية المنخفضة، بما في ذلك بلدي، ستغمرها مياه البحار بحلول عام ٢١٠٠.

وبالنسبة لملديف والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى التي تتأثر أشد التأثر بتدهور البيئة العالمية، فإن انعدام إحراز تقدم في العمل الدولي أمر يؤسف له أيما أسف. ونحن لا نخشى خطرا يهددنا فحسب، بل نشعر أيضا بالقلق لأنه إذا لم يتحرك العالم الآن وبسرعة، فقد نكون قد تأخرنا جدا في تجنب وقوع كارثة بيئية.

ولو أردنا أن نوقف هذا التهديد المائل أمامنا ونعكس مساره، فإننا بحاجة إلى التزام وتعاون دؤوبين من جانب المجتمع الدولي بأسره. ولا يوجد شيء نستطيع أن نقوم به لوحدها.

ومنذ أن أبلغ رئيسي، السيد مأمون عبد القيوم، هذه الجمعية عام ١٩٨٧ بالكارثة البيئية التي توشك أن تقع في بلدنا نتيجة ارتفاع مستويات مياه البحار، فإن ملديف تحذر بنشاط من هذه المشكلة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

واليوم يسرني أن أقول إننا نواصل بنجاح العمل على إيجاد وعي بيئي على الصعيد الوطني عن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعملنا بنجاح أيضا على تنفيذ بضعة مشاريع لحماية البيئة والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، وبموجب البرنامج الوطني لغرس مليوني شجرة، زرع شعب ملديف في السنتين الماضيتين ما يعادل ثمانين شجرا للفرد الواحد. وإنني أتساءل عن الأثر الهائل الذي يمكن أن نخلقه على كوكبنا لو تمكنا من أن نزرع ثمانين شجرا للفرد الواحد في العالم بأسره على مدى السنتين المقبلتين.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن إعلان دلهي الذي أصدره وزراء البيئة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي يقف شاهدا على الجهود الإقليمية التي نبذلها. وهذا الإعلان الذي يعبر عن الموقف المشترك لمنطقتنا من المسائل

ومع ذلك، لو أراد المرء أن ينظر إلى هذه الإنجازات القليلة إزاء خلفية الاقتصاد الهش للغاية والحرمان من الموارد الطبيعية والاعتماد العالي على السياحة ومصائد الأسماك - وكلاهما عرضة للتأثر الشديد بالتغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل البيئية وعوامل أخرى خارجية - فإن السيناريو بأكمله يمكن أن يتغير بسهولة من سيناريو مفرح وواعد بالخير إلى سيناريو معتم وغير آمن. وإن هشاشة اقتصادنا تحملنا على مواصلة الاعتماد على موارد خارجية لبناء البنى التحتية التي لا يسعنا أن نبنيها لوحدها، وعلى تطوير مواردنا البشرية المطلوبة لتحقيق المزيد من التنمية.

علاوة على ذلك، فإن صغر حجم بلداننا يجعلنا معرضين أيضا لخطر أنشطة الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والإرهاب، وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة التي يرتكبها مجرمون يتطلعون نحو أقاليم جديدة للانطلاق منها. لذلك، نحن بحاجة إلى أن نبقي قريبين من شركائنا في التنمية وأن نقيم معهم علاقة قائمة على الثقة، علاقة تُمضي شوطا أبعد كثيرا من حدود المعروف والبر. ويود وفدي إذن أن يؤكد على أهمية وضع مؤشر للهشاشة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واعتماده كمعيار أساسي ومفيد لتقرير حالة أقل البلدان نموا، مذكرا بمضمون وروح القرار ١٨٣/٥١.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد آل خليفة (قطر).

ومن الناقل التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في العلاقات الدولية: في تعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم وفتح آفاق أكبر لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الاجتماعي والاقتصادي في ربوع المنطقة.

وأنشطة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي يعتز بلدي بالانتماء إليها، ليست استثناء من ذلك. والواقع أنه يسعدني أن أقول إن القمة التاسعة للرابطة، التي عقدت في جزر ملديف في أيار/مايو من هذا العام، قد اتخذت مبادرات جريئة بعيدة الأثر من أجل توثيق العلاقات فيما بين بلدان جنوب آسيا وتحسين التعاون بينها في المجالين الاقتصادي والتقني. ومن بين القرارات الهامة الأخرى، تعهدنا باستئصال الفقر من منطقتنا في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل بحلول سنة ٢٠٠٢. ونحن نضم صفوفنا من أجل التعجيل بتحقيق تحرير التجارة وإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول سنة ٢٠٠١. وقد قررنا

وفي حين أن تحرير الاقتصاد العالمي قد يكون معززا لفرص الإدماج الناجح لبعض البلدان النامية في الترتيبات التجارية الدولية الجديدة، فإن البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الأسواق العالمية، ورؤوس الأموال والتكنولوجيات الجديدة تجد نفسها مهمشة ومبعدة عن المجرى الرئيسي للاقتصاد العالمي.

إن الفجوة بين الغني والفقير آخذة في الازدياد دون هوادة. فلا تزال بلدان نامية عديدة، ولا سيما أقل البلدان نموا، تعاني من الفقر المزمن، الذي يزيد من وطأته عبء الديون الثقيل، والذي يفضي إلى وقسوع اضطرابات سياسية واقتصادية.

وقد جاء التراجع العام على مدى الأعوام في المساعدة الإنمائية الرسمية فزاد من خطورة الظروف التي تعيشها أقل البلدان نموا. وما لم تف البلدان المتقدمة النمو بالتزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة الذي تم قبوله والمتمثل في تخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتكثيف جهودها لعكس مسار الانحدار الراهن، فإن الآمال بالنسبة لأقل البلدان نموا ستبقى محبطة كعهدنا بها.

ولقد اقترحت لجنة التخطيط الإنمائي، في تقريرها عن دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في أيار/مايو من هذا العام تخريج ملديف من قائمة أقل البلدان نموا وذلك في موعد الاستعراض المقبل عام ٢٠٠٠، إذا نحن استمرنا في الازدهار بالمعدل الراهن.

ونشعر بحسرة بالغة إذ نرى جهودنا الإنمائية تكافأ بقرار الطرد. فبلدي أزال بنجاح وعلى مدى الأعوام السابقة عدة عقبات أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، على الرغم من موارده المحدودة. وتمكنا من تحسين دخل الفرد، ورفع مستوى معيشة الناس، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي والأفراد بمستويات أعلى من المستويات الموجودة في العديد من البلدان التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا.

وكان مرد قدر كبير من هذا النجاح إلى استقرار المناخ السياسي الذي تمتعنا به، والذي أتاح لنا بدوره الفرصة لتنفيذ سياسات واستراتيجيات مخطط لها بعناية وذات توجه عملي. وفي الوقت نفسه، لم يكن باستطاعتنا أن نحرز هذه النتائج المفرحة دون الدعم الذي تلقيناه من بلدان صديقة ومنظمات متعددة الأطراف.

اللانهاثي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول معاهدة الأسلحة الكيميائية إلى حيز النفاذ. وتعلق ملديف فائق الأهمية على الجهود العالمية والإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهي تؤيدها بقوة. وبهذه الروح وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل يومين.

وخلافا لتوقعاتنا، يتبين لنا حتى الآن عدم تحقق حقبة السلام والرخاء الاقتصادي التي توهمنا قدومها بعد انتهاء الحرب الباردة. فحالات اندلاع العنف والصراع الإثني في عدة بقاع من العالم قد عجلت بحدوث معاناة بشرية يعجز عنها الوصف، والصراعات داخل الدول قد عبرت الحدود الوطنية، وأشعلت صراعات ذات أبعاد دولية. وما لم تكن الأمم المتحدة معدة للعمل بسرعة لمعالجة أعراض التمزق هذه ستظل أعداد كبيرة من الناس تعيش في ظل الصراعات. وينبغي أن نضاعف جهودنا من أجل الوفاء بوعد السلام وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والرخاء الاقتصادي الوارد في ميثاق هذه المنظمة.

والأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون مجرد محفل سياسي. لقد قصد لها أن تغطي طائفة واسعة من شتى الأنشطة الإنسانية بمؤسسات لمعالجة المسائل الاجتماعية فضلا عن الاقتصادية. إن التفاوتات الملفتة للنظر في العالم، بعد نصف قرن من إنشاء الأمم المتحدة، تبين أن هذه المؤسسات ما زالت كلها على نفس القدر من الأهمية. لقد أنشئت لمعالجة أوجه الاختلال فيما بين الدول والإسهام في تحقيق العدالة والإنصاف والسلام. إنها أقيمت لبناء وتوطيد مناخ التعاون ولكي يساعد بعضنا البعض الآخر بدافع من الالتزامات الأدبية والأخلاقية وليس بدافع الصدقة وحدها. لقد أنشئت لمساعدة الفقراء - وليس فقط بعض الفقراء مع إهمال الباقين؛ لمساعدة الأطفال وليس فقط بعض الأطفال مع إهمال الباقين؛ لتوطيد حقوق الإنسان - وليس فقط بعض مظاهرها، مع إهمال المظاهر الأخرى؛ ولتعزز السلام والرخاء للبشرية جمعاء وليس فقط لقطاعات معينة من البشرية.

إذا أردنا أن تؤدي الأمم المتحدة واجباتها التي أوكلناها إليها، فينبغي أن نضمن احترامنا لالتزاماتنا المالية تجاهها. ووفدي مقتنع بأنه دون أساس مالي قوي وسليم، ستصبح جهودنا في مجال الإصلاح عديمة الجدوى تماما.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل باتيسون أوتي، عضو البرلمان ووزير الخارجية والتجارة في جزر سليمان.

أيضا، للمرة الأولى، أن نبدأ مشاورات سياسية غير رسمية من أجل تحسين وتعزيز علاقات حسن الجوار وتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين الدول الأعضاء.

وإن زيادة حدة التوتر بشكل مزعج في الساحة الدولية السياسية يثير قلقنا البالغ. وفي الماضي القريب، شهدنا في مناطق شتى من العالم إعادة اشتعال صراعات قديمة وظهور صراعات جديدة على قدر كبير من الحدة بما يفوق طاقة الأمم المتحدة الحالية.

وإن التطورات الخطيرة التي تتكشف في منطقة الشرق الأوسط أدت إلى التشكيك مرة أخرى في مصداقية وفعالية الأمم المتحدة. فبتعتت الحكومة الإسرائيلية الجديدة إزاء قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات التي توصلت إليها مع الفلسطينيين في إطار اتفاقات أوسلو وتجاهلها المطلق لها تلاشى بصيص الأمل لدى الناس في إسرائيل وفلسطين والمجتمع الدولي عموما في التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع الطويل العهد. والأحداث الأخيرة قللت بشكل كبير جدا الثقة اللازمة كل اللزوم لنجاح العملية، مما يجعلنا نتساءل عما إذا كان السلام سيحل أبدا في تلك المنطقة.

لقد اجتمعت الجمعية العامة مرتين في دورة استثنائية هذا العام للنظر في المسألة. وفي هاتين الدورتين، احتشد المجتمع الدولي بشكل إجماعي تقريبا وراء عملية السلام في الشرق الأوسط ودلل على دعمه الحقيقي والثابت لها. وفي حين يشاطر وفدي كل المشاطرة الرأي القائل بأن استمرار المفاوضات بحسن نية بين الطرفين أمر لا بد منه لتحقيق حل دائم للصراع، نعتقد بقوة أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تضطلع أيضا بدور حاسم وهام في عملية السلام. إن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن تحظى بالاحترام وتنفذ بالكامل ودون أي شروط مسبقة. ونحن ندعو الطرفين إلى احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن وممارسة أقصى درجات ضبط النفس بصدد الإقدام على أنشطة يحتمل أن تقوض عملية السلام.

إن الحالة في البوسنة والهرسك ربما قد اختضت إلى حد ما من عناوين الصحافة الدولية، لكن ينبغي أن ندرك أن مهمتنا لن تكتمل حتى يتم تقديم مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية الأخرى في ذلك البلد إلى العدالة.

وفي ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، حقق المجتمع الدولي نجاحا كبيرا. ويشهد على هذا التمديد

المستقبل فيما نحن نشارك في تحول العالم من خلال الاتصالات الدولية، والتجارة والقانون، علاوة على الطب والعلم والتكنولوجيا. بل إن المغامرة الناجحة للبشرية في الفضاء الخارجي قد وجدت هي أيضا عددا من المتشككين والناقدين. وخلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، نجد أن الابتكارات العلمية والتكنولوجية السريعة، والصراعات المسلحة، وهجرة أعداد هائلة من البشر، قد ولدت في الأوساط ذات النفوذ في أوروبا مشاعر القلق والمخاوف من انهيار الحضارة. وكتب المفكرون عن الانحلال الحاصل للجنس البشري وتصوروا حروبا هائلة التدمير.

وفي القرن العشرين، جاءت الصراعات المحلية والعالمية الفتاكة، وتطوير واستعمال أقسى الأسلحة، ومحاولة إبادة شعوب بأكملها، والحرب الباردة التي بدت وكأنها لن تنتهي، فأعطت مصداقية للكوابيس التي راودت الجيل السابق. ونحن نمر الآن بعملية صعبة هي محاولة فهم وتحويل هذا التراث المرعب إلى شيء يمكننا استخدامه لفائدة البشرية. وتضطلع الأمم المتحدة في هذا الجهد بدور حيوي.

وترحب جزر سليمان باعتماد خطة للتنمية وتطلع إلى الانتهاء من مناقشة جدول الأنصبة المقررة ومسألة القدرة على الدفع. وبالنسبة للدول النامية الصغيرة، تظل هناك حاجة حاسمة إلى وجود أمم متحدة فعالة ومستقرة ماليا تواجه تحديات التنمية بالإضافة إلى الأنشطة الأساسية الأخرى للمنظمة.

إن حكومة جزر سليمان تؤيد برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام. ومع ذلك، لا تساورنا أية أوهام بأنه سيكون من السهل وصول الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حول اعتمادها. فبعض الاقتراحات الخلافية ستكون مثارا لنقاش حاد، ولكننا على ثقة من أن نتيجة مداولاتنا ستعود بالفائدة على الجميع. وينبغي حصر هذه المناقشات في محفل واحد حتى يمكن للوفود الصغيرة مثل وفدي أن تشارك فيها مشاركة كاملة.

ولو كان بوسعنا أن نقيم أمما متحدة مثالية لصح أن نبني التصميم المقبل لمجلس الأمن على الفكرة القائلة: "نعم للمساواة في العضوية، ولا لحق النقض". ولكن الواقع السياسي يتطلب نهجا آخر. فمجلس الأمن ينبغي توسيعه، بمقاعد دائمة وغير دائمة للدول المتقدمة النمو والنامية. وستدرس جزر سليمان بجدية إعطاء العضوية الدائمة لألمانيا واليابان ولعدة بلدان نامية. وحيث أن

السيد أوتي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
قبل ثمانية أسابيع انتخب شعب جزر سليمان برلمانا جديدا أوصل إلى الحكم "التحالف من أجل التغيير" وهي حكومة ذات توجه إصلاحية وملتزمة بإعادة تنشيط الأمة واقتصادها. ويجري الآن وضع برامج تحقق رغبة الجماهير في التنمية المستدامة وهي برامج تنفذ بالتزام مهني وشفافية ومسؤولية ومع إيلاء الاحترام الواجب للقيم التقليدية.

إن المطالبة بالتغيير تدوي في كل قرى ومدن جزر سليمان كما تدوي في أماكن أخرى. ومع ذلك فإن التغيير إلى الأفضل ليس بالأمر اليسير. فهو يتطلب أشخاصا ذوي بصيرة وحكمة وشجاعة لإلهام العمل المثمر. والأمم المتحدة والجمعية العامة يتمتعان بنعمة وجود هؤلاء الأفراد لديهما. إن الأمين العام، كوفي عنان، في أقل من عشرة أشهر منذ توليه منصبه أثبت بصيرة وانفتاحا تشعر به المنظمة كلها، ومقترحاته لزيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة بدأت تؤثر تأثيرا كبيرا على جهودنا هنا. ووفد جزر سليمان سيعمل على تحقيق توافق الآراء اللازم لبرنامج الإصلاح.

والسيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، رجل يجلب معه إلى رئاسة الجمعية العامة أكثر من عقد من الخبرة في الأمم المتحدة والمشاركة في التحولات السياسية والاقتصادية التاريخية في بلاده. وفي هذا الوقت، وقت التغيير في الأمم المتحدة، سيتبين لنا أن مهاراته الدبلوماسية كنز لا غنى عنه.

كما أن السفير غزالي اسماعيل، سفير ماليزيا، قد قاد بغيرة وحماس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بصفته رئيسا لها، وزودنا باقتراحات منبهة للقرائح ساعدت على دفع عجلة عملية الإصلاح قدما. ونحن نشكره على ذلك.

إن جزر سليمان تعترف مع الامتنان بدينها لأعضاء الأمانة العامة، والوكالات المتخصصة، وبرامج المساعدة، والعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة وحلفاؤها مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. إن هؤلاء الرجال والنساء، الذين يعملون، في كثير من الأحيان، في ظل ظروف صعبة بل خطيرة، هم أبطال عصرنا. وسيظلون يحظون بتأييدنا الكامل.

إن التغييرات السريعة غير العادية التي ينتهي بها هذا القرن تشير لأسباب مفهومة شعورا بالقلق والخوف من

الاتفاق على نهج موحد تجاه التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيحرص التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

إن جزر سليمان، التي تتابع عن كثب عملية أوتاوا، ستوقّع بحماس على معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نشكر كندا على هذه المبادرة. ولا بد أيضا من التنويه بلجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية العديدة لما بذلته من جهود.

وثمة إرث قاتل من الحرب العالمية الثانية لا يزال يقض مضجع جزر سليمان. فهناك أكثر من مائة سفينة محملة بالوقود والذخائر غير المنفجرة ترقد في قاع قنواتنا المائية وعلى أرضنا. ولا يزال عدد كبير من القنابل غير المنفجرة مبعثرا فوق شواطئنا. والوقود المتسرب يلوث مواقع توليد الأسماك ويؤثر على السلسلة الغذائية البحرية. وتصل تقديرات تكاليف إزالتها إلى بليون دولار أو أكثر، ولكن يلزم إجراء تقدير تقني ومالي واف للمشكلة. إن تلك البلدان التي شنت الحرب في جزر سليمان تتحمل مسؤولية مساعدة.

وإذ تدرك حكومتي ضرورة إعادة هيكلة اقتصاد جزر سليمان، فإنها تستعرض بدقة عدة مجالات رئيسية مثل الإنفاق العام، والمصارف، ونظام الضرائب. وستسعى للحصول على مساعدة من وكالات الإقراض الدولية والبلدان المتقدمة النمو. ولاستيفاء مطالب العولمة نحن نعمل على التوسع في الاستثمار والتجارة.

وحيث أن ٨٠ في المائة من سكان جزر سليمان البالغ عددهم أقل من ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في المناطق الريفية وعلى مئات من الجزر المنتشرة على امتداد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر من المحيط، فإن جزر سليمان تعتمد استراتيجية إنمائية محورها القرية، وهي استراتيجية ديمقراطية في جذورها وطريقة عملها، وحساسة للقيم الثقافية لشعب متنوع إثنيا ولغويا. وتضع حكومتي تركيزا أكبر على المتطلبات التعليمية والترويحية للنساء والشباب، الذين يشكلون ثلاثة أرباع سكاننا. ويجري استخدام برامج رسمية وأخرى غير رسمية لتعزيز دراسة الزراعة، وعلم الأحياء وغيره من العلوم الأخرى، والرعاية الصحية، والتكنولوجيات المناسبة، والعلوم الإنسانية. ونحن ملتزمون برفع مستوى معهد التعليم العالي بجزر سليمان وتحويله إلى جامعة وطنية.

وتركز الحكومة أيضا على برامج لزيادة الانتاج الزراعي من خلال البحوث والاستخدام الأفضل للأراضي.

الأعضاء الدائمين الحاليين يصرون على الاحتفاظ بحق النقض، فلا بد أن يكون قاصرا على المسائل التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق.

إن جزر سليمان والدول الأخرى الواقعة في قارة أوقيانوسيا الكبيرة تشعر بحساسية خاصة إزاء التغييرات البيئية. إن التزامنا بمبادئ إعلان ريو وأهداف جدول أعمال القرن ٢١ قد تم التعبير عنه بتصديق جزر سليمان على اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وإننا نؤيد بقوة مشروع البروتوكول الذي وضعه تحالف الدول الجزرية الصغيرة للاتفاقية الإطارية، وسنواصل جهدنا المشترك من أجل التوصل إلى صك ملزم قانونا يجري التفاوض بشأنه في كيوتو في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل. ونحن نتحرك بسرعة صوب سن تشريع يمكن جزر سليمان من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية تغير المناخ.

وجزر سليمان التي صادقت على اتفاقية قانون البحار، ملتزمة بالعمل على اعتماد مدونة للتعددين في قاع البحار تتضمن أحكاما قوية لحماية البيئة البحرية. وفي عام ١٩٩٨ سنشارك بنشاط في السنة الدولية للمحيطات.

ونحن ملتزمون بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ومما يقلقنا بشكل خاص نقل الفضلات المشعة والخطيرة الأخرى وإغراقها وتخزينها في منطقة المحيط الهادئ. وقد وقّعت جزر سليمان على اتفاقية وايغاني لحظر استيراد الفضلات الخطيرة والمشعة إلى بلدان المحفل الجزرية، وعلى اتفاقية نويما لحماية البيئة البحرية والأرضية في تلك المنطقة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لهذين الاتفاقين والمعاهدات المشابهة أن تحترم الأطراف المسؤولية المعايير الدولية ذات الصلة.

وتواصل جزر سليمان، التي صادقت على معاهدة راروتونغا، تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، وفي المناطق المماثلة في أماكن أخرى. وقد عملنا عن كثب مع جزر مارشال وساموا الغربية في دفعنا أمام محكمة العدل الدولية بأن استخدام أي سلاح نووي يعد انتهاكا للقانون الدولي والإنساني. وإن الفتوى التاريخية التي أصدرتها المحكمة في العام الماضي ساندت موقفنا بدرجة كبيرة. وقد أسعدنا أن نشارك في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ ميم، تأييدا لفتوى محكمة العدل الدولية. وتواصل جزر سليمان الدعوة إلى إنشاء محفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيسعى هذا المحفل، الملتزم بالقضاء على جميع الأسلحة النووية، بما يتمشى مع فتوى المحكمة، إلى



وأخيراً، ونحن نقترّب من الدخول في القرن الحادي والعشرين، فإن تعزيز فعالية منظماتنا يقتضي مشاركة وإخلاصاً من جميع قطاعات المجتمع المدني. فلنجدد عهد التعاون مع الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لتكاتف من أجل تشكيل الحاضر بما فيه صالح الأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في غينيا، معالي السيد لامين كمارا.

**السيد كمارا (غينيا)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتقدم باسم وفد جمهورية غينيا بالتهاني الخالصة لرئيس الجمعية العامة على انتخابه. وفي نفس الوقت يسعدني أن أنقل إليه أحر التحيات من شعب وحكومة غينيا، وبصفة خاصة من رئيس الجمهورية، الجنرال لانسانا كونتي. إن الخبرة الثرية للسيد أودوفينكو في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي كرس لها جزءاً كبيراً من حياته، بالإضافة إلى خصاله الشخصية البارزة، لتضمن لنا نجاح مناقشاتنا. وبصفتي نائباً لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، ونظراً لعلاقات الصداقة القديمة والممتازة التي تربط بلدي ببلده - أوكرانيا - فإنني أؤكد له التعاون الكامل من جانب وفدي.

وأود من جانب آخر أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للفاعلية والكفاءة التي تحلى بها سلفه سعادة السيد غزالي اسماعيل في إدارة مناقشات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

ويسعدني أيضاً أن أهنيئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل الممتاز الذي قام به منذ بداية ولايته ولتقديمه في ١٤ تموز/يوليه من هذا العام برنامجاً للإصلاح. وأود أن أؤكد له ثقة جمهوري غينيا فيه ومساندتها له.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد بالأمين العام السابق، السيد بطرس بطرس غالي، الذي يرجع له الفضل في البدء في النظر في هذا الموضوع.

لقد أعرب البعض عن رغبتهم في تسمية هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية دورة الإصلاح، ونحن نوافقهم على ذلك. وقد درست حكومتي بعناية فائقة الوثيقة (A/51/950) المطروحة للمناقشة بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ويجب علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة بشكلها الحالي أبعد ما تكون عن التوافق مع

ونتبع سياسات لتشجيع تنمية الماشية وتربية المائيات. ولا يزال صيد الأسماك صناعة حيوية لدينا، وقد صدقت جزر سليمان على الاتفاق الخاص بصون وإدارة الأرصدية السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال.

إن أكثر من نصف دخل حكومتي يأتي من حصاد الغابات. والحراجة المستدامة هي هدفنا النهائي. وتشكل أنشطة إعادة التشجير وحفظ محمياتنا عناصر أساسية في سياستنا البيئية الحالية. وفي سعينا لزيادة العائد الاقتصادي لجزر سليمان إلى أقصى حد ممكن، نستعرض عملية إصدار تراخيص لقطع الأخشاب وننظر في إنشاء مرافق لتجهيز الأخشاب كلياً في بلدنا.

وتتطلب التنمية المستدامة في جزر سليمان توفير الكهرباء وخاصة بواسطة الطاقة الشمسية والمائية. وتعميم الكهرباء أمر أساسي سواء للرقى بمستوى الحياة في الريف أو لفتح الباب أمام صناعات جديدة. وحكومتي تعطي تنمية مصادر الطاقة أولوية عالية.

وإذ تعتنق جزر سليمان مقاصد ومبادئ الميثاق، فإنها قامت في مناسبات عديدة في الأمم المتحدة بمناشدة جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية أن تتخذ الخطوات اللازمة لبدء مفاوضات من أجل إعادة التوحيد. إن حكومة جمهورية الصين ملتزمة بإعادة توحيد الصين بصورة سلمية وعادلة. وإعادة التوحيد السلمية أيضاً هي الهدف المعلن لجمهورية الصين الشعبية. وقد عرض الطرفان مقترحات متشابهة إلى درجة ملفتة للنظر، ومع ذلك لم يحدث تحرك قاطع في اتجاه التفاوض. والتأخير إنما يجعل من الأصعب عليهما الشروع في التفاوض، ويزيد من حدة التوتر عبر مضيق تايوان، ويهدد السلم والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية عن إعادة التوحيد السلمية على عاتق الطرفين والمجتمع الدولي. وسيكون البدء في المفاوضات وإكمالها بنجاح عملية شاقة وطويلة، ومما يساعد عليها كثيراً أن تشترك جمهورية الصين في الأمم المتحدة. وجمهورية الصين التي تلتزم التزاماً تاماً بمقاصد الميثاق ومبادئه، لديها الإمكانيات اللازمة لأن تصبح مساهماً نشطاً في أعمال المنظمة.

ولأسف، صدرت تهديدات واتخذت إجراءات ضد جزر سليمان ودول أعضاء أخرى تكلمت لصالح جمهورية الصين. بل هددنا باستخدام القوة ضدنا، في انتهاك لمبادئ الميثاق ولنص وروح العديد من قرارات الجمعية العامة. فلا مكان للتهديدات في الأمم المتحدة.

لتحديد المعايير تكون ملزمة لنا جميعاً قانوناً، وإنما وقبل أي شيء آخر، باتخاذ تدابير قوية توجه إرادتنا وجهودنا المشتركة إلى تغيير الحالة على أرض الواقع.

وإن روح خطة مارشال، التي أيدتها الأمم المتحدة، ينبغي ألا تموت مع القرن الذي شهد مولدها.

ولهذه الأسباب كلها، فإن جمهورية غينيا توافق على الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام. ولهذه الأسباب كلها، فإنها ستشارك مشاركة عميقة في المناقشة التي تحول هذا الإصلاح إلى واقع. ولن نتطرق هنا إلى جميع الجوانب الإيجابية؛ بل سنكتفي ببعض النقاط، ولا سيما تلك التي تؤثر بصورة مباشرة على البلدان النامية.

سأبدأ في المقام الأول بالاقتصاد، وهو حجر الزاوية الجديد للمنظومة بعد نزع السلاح. توجد تدابير اقتصادية عديدة تسير في الاتجاه الصحيح. ونحن نؤيد المبادرة الرامية إلى إنشاء فريق إنمائي للأمم المتحدة، ومكتب للتمويل الإنمائي، ونظام جديد للإعلان عن التعهدات من أجل التعاون الإنمائي على أساس متعدد السنوات، وذلك بفضل الوفورات التي ستتحقق في النفقات الإدارية والتي هي أولى ثمرات الإصلاح.

وينطبق نفس الشيء على تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الحوار مع الوزارات التقنية في بلداننا بغية إعطاء زخم لسياسات الاقتصاد الكلي. وكذلك نعلق آمالاً كباراً على إعلان العقد الدولي للقضاء على الفقر، وخاصة وضع تدابير ملموسة لاستئصال آفة الفقر.

وجمهورية غينيا تضع النساء والأطفال في صميم تنميتها، وترحب بالاهتمام الذي يولي للنهوض بالمرأة والطفل.

وعلى نفس المنوال، تؤيد غينيا تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة.

ويؤيد وفد بلدي جوانب أخرى لها نفس الأهمية لعملية إعادة التشكيل الجاري النظر فيها، ولا سيما دمج مؤسسات في المنظمة تضطلع بأنشطة متماثلة، مثل إنشاء مكتب واحد في فيينا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، وهي شروط ينبغي لنا جميعاً أن نكافحها في أي

الحقائق الجغرافية - السياسية لعالم اليوم. فمنذ إنشائها قبل خمسين عاماً، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٩، تغير العالم بشكل كبير. ولا يسعنا إلا أن نتغير معه.

صحيح أن النتائج التي تحققت في مجال حفظ السلام والأمن الدولي كانت إيجابية جداً. وقد أبرم العديد من المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية، بما فيها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما التزم المجتمع الدولي التزاماً راسخاً وفورياً بعملية أوتواو المعنية بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي عملية شاركت فيها جمهورية غينيا مشاركة نشطة جداً.

ويتعين علينا أيضاً الترحيب بتنفيذ عمليات حفظ السلام في العديد من أرجاء العالم. وهذا يمثل إشارة إيجابية جداً، وتحسناً في الإدارة العامة، ومزيداً من الديمقراطية وتعزيزاً لقدرة الدول على النهوض بحقوق الإنسان حرصاً على الوصول إلى حكم أفضل.

إلا أنه بالرغم من هذا التقدم الكبير، لا يزال هناك العديد من الاختلالات، والتحديات الرئيسية الماثلة أمامنا، فالعولمة الوليد لا تعود بما كانت تملّي روح التضامن الدولي تحقيقه من نفع للبلدان النامية المتعثرة والمهملة على جانب طريق التقدم. فما زالت بلدان عديدة تعاني من وطأة ديون تكبل اقتصاداتها وتضعف بالتالي تنميتها. وعلى مرأى كامل من المجتمع الدولي، نجد النزعة الحمائية المتكررة بغللة شفيفة تحول دون وصول منتجاتنا إلى الأسواق المنتعشة. وبضم حساب سنة إلى أخرى، تتمكن بعض منتجاتنا من التغلب على هذه الحواجز، ولكنها كثيراً ما تخضع لأسعار نابغة من قواعد يحددها أحياناً جانب واحد أو يجري التملص منها دون عقاب. وتزيد من تفاقم هذا الوضع الآثار الضارة المترتبة على انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من الالتزامات التي قطعت في ريو.

ويتكاثر على حدودنا ما يسمى بالأسلحة الصغيرة التي تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار في العديد من البلدان.

وهذه القائمة الصغيرة بعيدة عن تغطية كل أوجه النقص التي يتعين علينا تصحيحها. فإصلاح الأمم المتحدة الجسور والمستند إلى توافق الآراء أمر قد يساعدنا في التغلب على هذه الشرور، التي تسيء، بإشاعتها الشعور بعدم الطمأنينة، إلى مستقبل العديد من الدول الممثلة هنا. ويجب علينا أن نطمئن شعوبنا، ليس فقط بوضع صكوك

فبعد الحرب الباردة، وانتهاء سباق التسلح والمواجهة بين الإيديولوجيات، فإن النضال - بل لعل الأصح أن نقول التنافس - أخذ ينتقل إلى ساحات أخرى، وبخاصة إلى الساحة الاقتصادية وكفالة سعادة الناس. وفي هذه العملية، فإن العديد من البلدان التي كانت تعد قبل فترة وجيزة من البلدان الصغيرة بسبب حجم اقتصاداتها أخذت تزداد ولا بدأ مجدها السابق يخبو.

والتقدم الهائل في مجال الاتصالات يقلل بلا هوادة المسافات ويردم الثغرات التي تفصل بين مستويات المعرفة والتنمية في أجزاء مختلفة من العالم.

دعونا نتصدى معا لهذه الحقائق الجديدة جاعلين من العدالة والديمقراطية مرجعنا، على أن نقوم بذلك، قبل كل شيء آخر، بنظرة واضحة لإنسانية موحدة على أساس شراكة مثمرة وقائمة على الثقة، تضمن التقدم والرفاه للجميع. فلنقرر الآن بشجاعة ما هو ممكن فعلا، حتى وإن كان معنى هذا تأجيل أمور حتى سنة ٢٠٠٠، وحينئذ يكون بإمكاننا وضع اللمسات الأخيرة على ما لم نفعله اليوم.

وفي المناقشة التي تجري في هذه الدورة، فإن أفريقيا في سعيها الدؤوب من أجل توافق الآراء، لديها طموحات متواضعة. وسنعتبر تخصيص مقعدين دائمين في مجلس الأمن، بنفس الحقوق للجميع، عملا بقرارات مؤتمر القمة المعقود في هراري، نتيجة إيجابية. وسيكافح وفد جمهورية غينيا من أجل تحقيق ذلك خلال مناقشة يأمل أن تكون هادئة وبناءة.

إن الأمم المتحدة حيوية لليوم وللغد. ولو لم تكن موجودة فعلا لكان علينا أن نبتدعها ونخلقها من العدم.

والأمم المتحدة، بوصفها مكانا متميزا لا بديل له، مكانا تجتمع فيه ١٨٥ دولة وتعمل وتتعاون معا، ينبغي لها أن ترسي حكم القانون الذي يسلم به الجميع في كل أنحاء العالم بحيث يمكن للعلاقات الدولية أن تستمر بطريقة متماسكة ومنصفة وفعالة.

ومهما كان الإصلاح الهيكلي كاملا، لا يمكن أن يكون فعلا تمام الفعالية دون تمويل كاف لعمليات المنظمة، وفوق كل شيء، لأنشطتها.

ومن الضروري أن يصاحب الإصلاح التمويل المنتظم. ودون أن نخترل هذا الجانب الهام من المسألة إلى مجرد سداد الاشتراكات المتبقية على كثير من البلدان، يود وفد

مكان تطل فيه برأسها، ودمج مركز حقوق الإنسان بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

إن مشكلة البيئة لا تعرف حدودا. فإذا لم نلتزم جانب الحرص، فإن هذه المشكلة قد تشكل أكبر خطر نواجهه، فثمة مخاطر عديدة كامنة وخامدة تحت سطح الفوضى الحالية. ولهذا فإننا نرحب بتنظيم دورة استثنائية مكرسة للبيئة والتنمية.

لقد طرحنا موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة بوصفه موضوعا يثير قلق البلدان الأفريقية. فهذه الأسلحة التي تستعمل لسوء الحظ في جميع أشكال النزاعات، كبيرها وصغيرها، تشكل خطرا حقيقيا. ولذا فإننا نؤيد بقوة فكرة إنشاء إدارة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة. وإذا أريد لها أن تكون فعالة تماما سيحتاج منحها الموارد الكافية والسلطة الحقيقية لرصد حركة هذه الأسلحة عبر الحدود.

وما يصح على المنظمة ككل يصح أيضا بصورة أكبر على مجلس الأمن. فالأوقات التي نعيش فيها قد جعلت إصلاحه أمرا لا بد منه. وبالرغم من ذلك، فعندما نتصدى لهذه المسألة الهامة والدقيقة، ينبغي لنا أن نتجنب المواجهة بين المناطق ومختلف المجموعات، وأن نحاول عدم الخوض في مجادلات عقيمة. فمن ناحية، ربما يتعين علينا أن ندرك أننا لن نتمكن من إنجاز كل شيء دفعة واحدة، وإلا أحببنا المناقشة. ينبغي أن يتمثل هدفنا بشكل رئيسي في تغيير الوضع الراهن الذي نشعر جميعا أن أيامه قد ولت. ومن ناحية أخرى، فإذا وضعنا أنفسنا مكان أولئك الذين يشغلون مقاعد دائمة ويمارسون حق النقض، فإنه ينبغي لنا التسليم بأن من الصعب، بل من الطبيعي في سلوك البشر، وإن لم يكن من المستحيل، الموافقة على التخلي دون مقاومة عن الميزات الكبيرة التي اكتسبت بعد الحرب وفي أعقاب كفاح باسل.

ولكن ما دام السلام قد تحقق أليس بمقدور الزمن، بعد انقضاء نصف قرن أن يبرئ جراح الهزيمة ويبدد ذكريات الحرب. إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يصبح دليلا من الأدلة الكبرى على مصالحة تحققت بصبر. وهذا جانب واحد فقط من جوانب المسألة.

فإذا صح أن الرغبة في نزع السلاح مخرصة ويتشاطرها عالميا جميع أعضاء المجتمع الدولي، وهذا ما يحملنا التقدم الحاسم على الأمل فيه، فينبغي ألا يقاس مفهوم القوة بقدرات البلد على التدمير الشامل.

وقد كان علينا أن نستقبل مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين. وجمهورية غينيا، وهي بلد يقطنه ٧ ملايين نسمة، لديها ما يصل إلى ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ، أي عشر سكانها. وغينيا في استقبالها للاجئين، كان عليها أن تتكبد باهظ الثمن وأن تضحى تضحيات جسام. وقد تدهورت البيئة والهيكل الأساسية تحت وطأة الضغوط الديمغرافية في مناطق الحدود. وأغلقت المدارس لكي تستخدم مأوى للاجئين. كما اضطررنا لمواجهة الكثير من المشاكل الصحية بمختلف أنواعها.

ونظرا لهذه الحالة الاستثنائية فإن أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين اجتمعوا في كوناكري في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجهوا نداء من أجل تقديم المساعدة الطارئة الى جمهورية غينيا. وتشعر الآن بلدان ومنظمات دولية عديدة في الاستجابة لهذا النداء. وهنا، نود أن نشكر بحرارة شديدة جمهورية الصين الشعبية، ودولة الكويت، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكندا، وقطر، وإيطاليا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، لما أظهرته بالفعل من تضامن معنا.

وفي حرصي على إحاطة الجمعية علما بمشاكل غرب أفريقيا أكون مقتصرا إن لم أعط الاهتمام الواجب للصراعات التي تمزق البلدان الأفريقية الأخرى والمناطق الأخرى في العالم.

فبالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى، يشجع وفد بلدي كل المبادرات التي تستهدف تهيئة مناخ يسوده السلام والاستقرار في المنطقة.

وبالمثل، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة في الكونغو. ولئن كنا نحث أطراف الصراع على احترام وقف إطلاق النار وعلى بذل قصارى جهدها في المفاوضات، فإننا نؤكد من جديد دعمنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها كل أصحاب النوايا الطيبة للتوصل إلى تسوية لهذه الأزمة.

وإذ ننتقل إلى الصحراء الغربية، ترحب جمهورية غينيا بتعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام للصحراء الغربية، وتأمل أن تعزز الجهود الشخصية لهذا الدبلوماسي التنفيذ السلمي لخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة.

وهناك مناطق أخرى في العالم تعاني أيضا من الاضطرابات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وسنكتفي

غينيا أن يقول إن رد فعله إزاء بيان رئيس أكبر البلدان المساهمة كان إيجابيا. ومع ذلك فإنه وفقا لمبدأ استمرار سريان القواعد التي كانت تحكم المنظمة إلى الآن، فإن سداد كل الدول الأعضاء لمتأخراتها يجب أن يسبق البدء في المفاوضات التي تستهدف وضع جدول جديد للأعباء المقررة يرضى عنه الجميع.

ولئن كنا ندرك أن شعورنا بالمصير المشترك يجب أن يكون الشاغل الأساسي وراء البيانات التي ندلي بها أمام الجمعية، فإنني أود أن أشير إلى أن كل منطقة إقليمية ودون إقليمية تأتي دائما إلى هذه المنصة بشواغلها الملحة.

والمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، التي ينتمي إليها بلدي، جمهورية غينيا، قد عانت من صراعين اقتتل فيهما الأشقاء، في ليبيريا وفي سيراليون.

في ليبيريا، توجت بالنجاح الانتخابات الديمقراطية التي تميزت بالشفافية والتي أجريت مؤخرا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ودول صديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والدانمرك وفرنسا. ونحن نرحب بالاجتماع الوزاري للمؤتمر الخاص بليبيريا الذي يعقد اليوم في قاعة مجلس الوصاية، ونأمل أن يؤدي إلى تعبئة موارد ملموسة لإعادة بناء ذلك البلد الشقيق، لما لذلك من أثر على فرص توطيد السلام والاستقرار فيه.

وجمهورية غينيا التي تلتزم بسياستها القائمة على السلام وحسن الجوار تعمل دون كلل لإنجاح هذه الجهود. ويسجل التاريخ أن هذه هي المرة الأولى التي تصمم فيها منظمة أفريقية دون إقليمية على الاضطلاع بمسؤولياتها، وتمكن من الإقدام على إنشاء عملية لحفظ السلام وقيادتها وتنفيذها بنجاح.

ونود أيضا أن نشني هنا على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعادة الشرعية الدستورية في سيراليون، التي كانت ضحية انقلاب في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

وآثار الصراع الذي دام في ليبيريا سبع سنوات، وآثار الصراع الذي استمر في سيراليون ست سنوات تشكلان عبئا ثقيلا على جمهورية غينيا. فهما بلدان مجاوران يشتركان مع غينيا في حدود تبلغ مئات الكيلومترات.

وأختتم بياني بهذه النبذة من الأمل والتفاؤل.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الكريم الإرياني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في اليمن.

**السيد الإرياني (اليمن):** السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، واثقين من أن خبرتكم وحكمتكم ستساهمان في قيادة مداولات دورتنا هذه بكفاءة ونجاح، وبما يحقق غاياتنا المنشودة. كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم معالي السيد رضا علي إسماعيل، ممثل ماليزيا الشقيقة على إدارته المميزة لأعمال دورتنا الماضية.

وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلادي لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على جهوده القيمة في خدمة المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق المبادئ والأهداف السامية التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نحیی سلفه معالي الدكتور بطرس غالي، الأمين العام السابق، على دوره الإيجابي الهام الذي اضطلع به أثناء تحمله أعباء ومسؤولية الأمانة العامة للأمم المتحدة.

إذ جاز لنا أن نعرف الاتجاه العام، الذي تتميز به الدورة الثانية والخمسون، فهو ذلك الاهتمام الكبير الذي حظي به تقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، حول الإصلاحات المالية والهيكلية المطلوب تنفيذها في إطار الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وذلك يدل على أن ما اقترحه الأمين العام من إصلاحات هيكلية ليس أمراً عادياً لأن الهدف منه هو إعداد منظمنا للولوج إلى القرن الحادي والعشرين وهي أكثر كفاءة ومقدرة على تحقيق الأهداف النبيلة التي نص عليها ميثاقها.

والجمهورية اليمنية، إذ تؤيد من حيث المبدأ تلك المقترحات، فإنها لا تملك إلا أن تؤكد على أهمية بعض الأساسيات التي لا يجوز المساس بها تحت شعار الإصلاح المالي والإداري للمنظمة. ويأتي في المقدمة التأكيد على ضرورة أن تكون الغاية من ذلك هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحمل مسؤولياتها في إطار الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها ونص عليها ميثاقها، الذي ارتضيناه جميعاً والتزمنا بالتقيد بنصوصه.

ولما كانت الجمهورية اليمنية من الدول الأقل نمواً، فإننا نعبر عن قلقنا حول ما ورد في التقرير من مؤشرات

هنا بالحالة في الشرق الأوسط. إن جمهورية غينيا تشجع الجهود التي تبذل لإيجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الصعوبات الحالية، فلا بد أن نتأبر في جهودنا. فالسلام، السلام العادل والمنصف بين إسرائيل وجيرانها العرب، أمر أساسي. والسلام سيشكل تلك المنطقة من جديد لصالح كل شعوبها ويحولها إلى قطب يجتذب كل دول العالم. والطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو طريق المفاوضات.

وفي مجال منع الصراعات وإدارتها وفضها، تنهض أفريقيا الآن نهوضاً متزايداً بمسؤولياتها. وهذا النهج الجديد يتماشى مع التطورات الحالية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعه ويدعمه.

وجمهورية غينيا، التي تنتهج سياسة للسلام والتنمية الاقتصادية بقيادة رجل سلام وتسامح، هو العميد لأنسانا كونتي، رئيس الجمهورية، ستظل على استعداد، كما كانت في الماضي، لتحمل نصيبها من المسؤولية عن حل المشاكل الأفريقية.

ولكل سحابة داكنة جانب مضيء.

ومما يدعو إلى الغبطة أن نلاحظ أن الحياة في القارة الأفريقية لا تقتصر على الأزمات والصراعات. فكفاح الشعوب الأفريقية للتخلص من الفقر يحرز تقدماً هائلاً في الأعوام القليلة الماضية. واحتياجات التنمية الاقتصادية تجبر كل البلدان الأفريقية على تكيف مؤسسات الدولة فيها وإعادة توجيه سياساتها لمواجهة تغيرات العصر الجديد.

واليوم، هناك مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف عديدة لمساعدة أفريقيا لكي تنطلق. ومعظم هذه المبادرات تستفيد من دروس الماضي، ومن دواعي السرور أنها تتحاشى فرض الأنماط أو القوالب التي تفتقر إلى الأصالة؛ فهي تراعي الاحتياجات الحقيقية للشعوب الأفريقية التي تزداد مشاركتها في اختيار خطط التنمية وبرامجها. وتندرج في هذه العملية التدابير الخاصة بتحويل الديون أو تعليقها أو إلغائها.

إننا نواجه تحديات كبرى تقلقنا شدة تنوعها وتعقدتها وهي تتطلب إيجاد حلول عاجلة تتفق وتوَقعات شعوبنا وتطلعاتها. وجمهورية غينيا واثقة من أن هذه الدورة ستسفر عن قرارات تمكن منظمنا من تنفيذ مهمتها النبيلة على أكمل وجه ونحن على أعتاب الألف عام الثالثة.

ومنذ إنشاء هذه المنظمة، حفل نصف قرن من وجودها بحروب وصراعات قومية وعرقية، كما حفلت نفس الفترة بمنازعات واستقطابات أدت أيضا إلى نزاعات عديدة بسبب ما كان يعرف بالحرب الباردة بين القوى العظمى. ولكننا لا ننكر أن معظم تلك النزاعات، التي كانت تشتعل من أمريكا اللاتينية غربا إلى القارة الأفريقية وحتى شرق القارة الآسيوية، قد خمد أوارها بفضل جهود لا ننكر بذلتها المنظمة الدولية، إضافة إلى جهود أتت من خارجها إلا أنها في الغالب كانت تحت مظلتها.

ولكن قضية كبرى هددت الأمن والاستقرار في منطقتنا من قبل نشوء المنظمة الدولية وما زالت حتى يومنا هذا تشكل خطرا داهما على الأمن والسلام الدوليين، وأعني بها القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي بكل تعقيداته، لم تفلح المنظمة الدولية في حلها، بل أصبح لزاما عليها أن تقف موقف المتفرج فيما تجري محاولات لم تثمر بعد في الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم.

إن ما ترتب على النزاع العربي الإسرائيلي من تشريد للملايين، واحتلال للأراضي، وإقامة المستوطنات، ومصادرة الممتلكات، واعتقال عشرات الآلاف، وانتهاك لأبسط مبادئ حقوق الإنسان، يشكل خرقا سافرا لكل المبادئ السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتحديا لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وعن هذه الجمعية الموقرة.

إن من حق كل إنسان، بوجه عام، وكل مواطن في أقطار الشرق الأوسط على وجه الخصوص، أن يتساءل عن السر الخفي وراء عجز المجتمع الدولي في إخضاع دولة، لا يصل عدد سكانها إلى نصف سكان هذه المدينة التي نجتمع في رحابها، لقرارات الشرعية الدولية.

والأغرب من ذلك أن شمعة أمل كانت قد أضاءت ليل الصراع الدامس، الذي بدأ منذ مطلع هذا القرن، عندما تفاعل العالم بأسره بإعلان اتفاق أوسلو وتوقيع اتفاقية السلام الأردني الإسرائيلي، وتقدم المباحثات على المسار السوري إلى مرحلة قال عنها فخامة الرئيس حافظ الأسد، إن نقاط الخلاف كانت حينها أقل من نقاط الاتفاق، وفجأة أتت الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتطفئ ذلك الضوء الخافت وتعيد المنطقة إلى المربع رقم واحد، وهو مربع الصراع والدمار.

وعلى الجانب الآخر من ألوان الطيف، فيما يسمى اليوم بالنظام العالمي الجديد، تلتزم كلنا وبدون استثناء بتطبيق أقصى العقوبات على الشعب العراقي منذ خروج قواته

تدل على احتمال تقليص دور الأمم المتحدة الإنمائي ومسؤوليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الضجوة الهائلة التي تفصل بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة بحجة إسناد بعض من تلك المهام إلى جهات أخرى. إن أي تحرك في هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى تكريس بعض الظواهر الخطيرة التي نشهدها اليوم، ومنها استمرار الهجرة المشروعة وغير المشروعة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مع ما تحمله من بذور للصراع الاجتماعي والعنصري والثقافي. كما سيؤدي أي تقليص لدور الأمم المتحدة الإنمائي إلى استمرار ظاهرة النمو السكاني المتزايد في المجتمعات النامية وأثر ذلك على مزيد من تدهور البيئة في حالة لا تتوفر فيها الاحتياجات الأساسية للإنسان، وهي المأكل والملبس والمأوى.

لذلك فإننا نؤكد باسم الجمهورية اليمنية أن المهمة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها هي جزء لا يتجزأ من الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله، ألا وهو تحقيق السلام والأمن الدوليين على هذا الكوكب.

ولما كان موضوع إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته أمرا مثارا منذ حقبة من الزمن، وقد ورد ذلك في تقرير الأمين العام، فإننا نؤكد تأييدنا لمبدأ توسيع قاعدة التمثيل في المجلس، سواء بانضمام كل من ألمانيا واليابان إلى عضويته الدائمة أو زيادة عدد الأعضاء الدائمين من خلال زيادة التمثيل للمجموعات الجغرافية وترك مسألة العضوية التناوبية للدول الأعضاء في كل مجموعة.

كذلك نؤكد تأييدنا لما ورد في عدد من الكلمات التي أقيمت حول ضرورة تقليص استخدام حق النقض الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية بحيث يقتصر ذلك على الأمور التي تمس بصورة مباشرة المصالح القومية العليا، وذلك تجنباً للاستخدام التعسفي لهذا الحق في أمور لا صلة لها بتلك المصلحة، ولكنها تنبع من حسابات إقليمية ضيقة أو معطيات سياسية آنية لا صلة لها بتحقيق الأمن والسلام في العالم.

من المعلوم للكافة أن منظماتنا هذه قد أنشئت عام ١٩٤٥ استنادا إلى ميثاقها الذي نص على أن من أهم اختصاصاتها العمل على صيانة السلام والأمن الدوليين، وفض المنازعات الدولية، وإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمواثيق الدولية.

والهيكلية، وإيجاد التوازن والاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتفعيل دور القطاع الخاص على قاعدة اقتصاد السوق الحر وحرية المنافسة، وبهدف تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز مناخات الاستقرار لجلب الاستثمار الخارجي، مع مراعاة تحسين الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع، وبناء الدولة الحديثة، وتحسين معيشة المواطنين.

وخلال الفترة الماضية التي تلت الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، تواصلت الجهود اليمنية في تنفيذ المراحل المتقدمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والذي حظي بترحيب المؤسسات المالية الدولية، حيث رحب مؤتمر المانحين الذي التأم في العاصمة البلجيكية، بجهود التنمية اليمنية، ووعده بتقديم مليار وثمانمائة مليون دولار لدعم جهود الحكومة اليمنية خلال السنوات الثلاث القادمة. فإلى كل الحكومات والمنظمات المانحة والمتضامنة والداعمة للشعب اليمني نقدم الشكر الجزيل.

هناك مقولة تعزى للورد هنري بالمرستون، وهو أحد رؤساء الحكومات البريطانية قال فيها إن السياسة الخارجية لبلد ما، هي "انعكاس أو تعبير عن سياسته الداخلية". ولما كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور السياسة الداخلية للجمهورية اليمنية فإن مقياس النجاح أو الفصور في سياسة اليمن الخارجية لا بد أن يقاس بقدرتها، أو عدم قدرتها، على جلب الدعم الخارجي لأهم هدف ترتكز عليه سياستها الداخلية. وذلك يقودنا إلى القول بأن بلدا كاليمن يعتمد إلى حد كبير على العون الخارجي في تحقيق أهداف سياسته الداخلية، وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار بعضا من الأساسيات التي يعتبرها الآخرون عاملا مساعدا، ولا أقول ملزما، في توفير الدعم المالي والتقني الذي يحقق أهداف السياسة الداخلية، وهذا يدعونا إلى القول بأن هناك خطأ أحمر في محيط السياسة الخارجية لتحقيق هدف داخلي. ويأتي في مقدمة ذلك، بالطبع، عدم التفريط بالسيادة وعدم الارتهان بمصلحة الآخرين في اتخاذ القرارات من أجل تحقيق مصلحة وطنية، وألا تكون مؤثرات السعي نحو الدعم الخارجي على حساب التزامات البلد، أي بلد كان، الإقليمية والدولية. وكذلك فهناك ثوابت قد أجمع عليها المجتمع الدولي أيضا لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بمصلحة البلد في علاقته بالمجتمع الدولي. ومن تلك الثوابت الالتزام بالعهد والمواثيق الدولية، واحترام حقوق الإنسان. كما أن قضية الإرهاب والعنف (بكل صورهما وأشكالهما وأيا كان مصدرهما أو مرتكبهما، وبصرف النظر عن مكان وقوعهما في هذا البلد أو ذاك) قد أصبحت من الثوابت الأساسية التي لا يستطيع

من الكويت قبل سبعة أعوام، فأى أرض يحتلها العراقيون؟ وأي شعب يشردونه ويحرمونه من أبسط الحقوق المشروعة؟ فهل أن الأوان أن يتحرك الضمير الإنساني لدى البعض منا، وخصوصا الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بإنهاء معاناة الشعب العراقي.

إن الجمهورية اليمنية انطلقا من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسجمة مع موقف مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في حزيران/يونيه عام ١٩٩٦، لتؤكد مجددا حرصها على استكمال مسيرة السلام العادل والشامل، وفقا لمؤتمر مدريد، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وما تلاها من اتفاقيات وبروتوكولات في هذا الصدد، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإطلاق سراح المسجونين، وتفكيك المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، متجاهلة قرارات الشرعية الدولية، والانسحاب الكامل من الجولان المحتل ومن جنوب لبنان.

كما نؤكد على ضرورة التزام إسرائيل باحترام سيادة لبنان الشقيق، والإفراج عن المعتقلين والمحتجزين اللبنانيين في المعسكرات الإسرائيلية، وتعويض لبنان عن جميع الأضرار التي لحقت به جراء الاعتداءات الإسرائيلية على أراضيه وشعبه.

لقد شهدت بلادي، الجمهورية اليمنية، في السابع والعشرين من نيسان/أبريل هذا العام، إجراء ثاني انتخابات برلمانية منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن، تعريزا لنهج بلادنا الديمقراطي. وقد جرت الانتخابات في مناخات حرة ونزيهة شهد لها المراقبون المحليون والدوليون. وسيكون لها انعكاسات إيجابية ومؤثرة على الصعيد الداخلي والإقليمي، حيث مثّلت الانتخابات نقطة انطلاق جديدة ومتقدمة لترسيخ النهج الديمقراطي على أساس التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان، وكذا تعزيز البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة. وما زال شعبنا يواصل خوض أهم وأصعب معاركه من خلال برنامج الحكومة الجديد الذي أقره مجلس النواب المنتخب، والذي ركز على المضي في جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالتعاون المستمر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية

وفي هذا الإطار فإننا نشعر بارتياح إزاء ما تحقق على صعيد تطوير علاقات اليمن وتعاونها مع أشقائها وأصدقائها. وإن ما نضخر به في الوطن بهذا الصدد هو إنهاء مشكلة الحدود بين بلادنا وسلطنة عمان الشقيقة، والتوصل إلى اتفاق نهائي مرض للجانبين، يمثل نموذجا يستحق الاقتداء به لحل مشاكل الحدود بين الأشقاء والجيران، وهو ما ننتهجه حاليا من أجل إيجاد حل مماثل لمشكلة الحدود مع أشقائنا وجيراننا في المملكة العربية السعودية، بهدف الوصول إلى ما نتطلع إليه جميعا، بما يحقق الخير لشعبينا الشقيقين الجارين، ويوطد الاستقرار والسلام لمنطقتنا.

ومن هذا المنطلق أيضا عملت الجمهورية اليمنية على تفويت مناخات التصعيد والتوتر وأبدت رغبة صادقة وجهودا حثيثة في معالجة قضية الاحتلال الاريترى لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في حين كانت المفاوضات جارية بين البلدين الجارين للوصول إلى حل سلمي ينسجم والحقوق القانونية والتاريخية والجغرافية. ولم تندفع بلادنا وراء استخدام القوة، وأكدت حرصها منذ البداية على ضرورة انتهاز الوسائل والطرق السلمية والحوار عبر الوساطات الرسمية والتحكيم الدولي لتجنيب الشعبين الجارين ويلات الحروب.

إن الجمهورية اليمنية إذ تعبّر عن مشاعر الأخوية وتعاطفها مع الشعب الصومالي الشقيق. فإن قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح تواصل جهودها جنبا إلى جنب مع جهود جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية لإحلال السلام في الصومال، وكان آخرها استقبال قيادة بلادنا بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لدى الصومال أثناء زيارته للعاصمة اليمنية في شهر آب/أغسطس الماضي من العام الحالي.

حيث أبدت اليمن اهتماما خاصا بالقضية الصومالية، وتم شرح الجهود التي بذلتها اليمن في سبيل إيجاد الحل المناسب للصراع الدائر هناك، وذلك استنادا إلى ما يربط اليمن والصومال من صلات تاريخية واجتماعية، ولما يترتب على هذه الأزمة من آثار سلبية على بلادنا، واستقبالها آلاف اللاجئين. وقد أكدت الجمهورية اليمنية

بلد أن يتوقع دعما خارجيا، أو حتى قبولا في المجتمع الدولي، دون التقيد بها. كما أن علاقة نظام الحكم بمواطنيه قد أصبح لها صلة مباشرة وقوية في موقف الدول المانحة من البلدان التي تسعى إلى الحصول على دعمها ومساندتها. ومع ذلك، فعلينا أن لا نفرق في المثالية لأن مقتضيات المصالح القومية لبعض الدول المانحة قد جعلتها تغلّب مصلحتها الوطنية على المبادئ المثالية، فنالت عدة دول كانت صلة النظام بمواطنيه على درجة عالية من السوء دعما ماديا لا يستهان به، وكان ذلك يحدث في فترة الحرب الباردة أكثر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.

لذلك فإن الجمهورية اليمنية تلتزم التزاما كاملا بالعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. ولعل موقفها من النزاع مع إريتريا وسعيها لحل قضايا الحدود مع جيرانها بالطرق الودية خير مثال على ذلك.

والجمهورية اليمنية، إذ تؤيد مسيرة السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وتؤيد مبدأ الأرض مقابل السلام، فإنها أيضا، شأنها شأن بقيّة دول المنطقة العربية، ترفض رفضا قاطعا مبدأ السلام مقابل السلام.

ولقد أدانت الجمهورية اليمنية جميع أشكال الإرهاب سواء كان المرتكب له فرد أو جماعة أو دولة.

تلك هي أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية.

أما على المستوى الداخلي فإن علاقة نظام الحكم بمواطنيه تقوم، كما أسلفنا، على الشرعية الدستورية والمساواة بين المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات، وحرية الأفراد والجماعات في الانتماء إلى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وحرية الصحافة، وصيانة حقوق الإنسان.

وانطلاقا من فهم بلادي العميق للمبادئ السامية التي تضمّنها الميثاق، تنتهج الجمهورية اليمنية سياسة خارجية قائمة على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون الإيجابي، والمصالح المشتركة، ونبذ العنف في العلاقات الدولية، والتعايش السلمي، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وحسن الجوار، وتعزيز دور اليمن لخدمة قضايا أمتها وانتصارها لقضايا الحق والعدل والسلام في العالم، تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح.



للسلام الذي يجب أن يحظى بمساعدة وتأييد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

بينما ننظر في الجمهورية اليمنية بإعجاب وتقدير عاليين بمستوى سير الانتخابات الديمقراطية التي جرت مؤخرا في جمهورية إيران الإسلامية ونبارك ونهنئ رئيسها المنتخب الجديد، والنهج الذي أعلنته الحكومة تجاه المنطقة، فإننا نجدد الدعوة إلى الأشقاء في جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة الحوار المباشر من أجل حل نهائي وسلمي لقضية الجزر الثلاث، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأسس ومبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

إن صيانة السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، مرهونة، أولا وأخيرا، بالإرادة السياسية لمجموع الدول الأعضاء في منظماتنا هذه، ولكن الانتقائية في تعامل الأقوياء من أعضاء المنظمة سوف تفرغ النظام الدولي الجديد، الذي ما زال مجهول الملامح، من محتواه الإنساني العادل الذي نصبو إليه جميعا، لذلك فإن هذا المنبر وهذه المنظمة صمام الأمان الحقيقي لأمن وسلامة البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دستن أرسين تساتي - بونغو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون الناطقين بالفرنسية في الكونغو.

السيد تساتي - بونغو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن اهنئ الرئيس لانتخابه الباهر لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وهذا الانتخاب هو تعبير عن الاحترام الذي يكنه المجتمع الدولي لبلده كما أنه تقدير من جانب أعضاء منظماتنا لمؤهلاته كدبلوماسي ولخبرته الممتازة في منظومة الأمم المتحدة. ولا شك أن في هذا كله ما يطمئنا إلى أن الكفاءة ستكون علامة مميزة لرئاسته وما يضمن النجاح لأعمال هذه الدورة. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن كامل امتنانه وتهانيه لرئيس الدورة السابقة، السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، لعمله الرائع والمبدع والفعال، وبخاصة لمبادراته المتعددة، ولا سيما المبادرة التي أعطت إصلاح مجلس الأمن قوة دفع حاسمة.

ولقد قام الأمين العام، كوفي عنان، في فترة وجيزة جدا، بعمل كبير، وبخاصة في مجال الإصلاح. ونتائج عمله هذا ستضع عمل منظماتنا وأهدافها في منظور جديد.

استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لعودة الحياة الطبيعية إلى الصومال، وتمكينه من أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع الدولي.

وقد حققت المساعي المشتركة تقدما ملحوظا حيث استقبلت القيادة السياسية في الجمهورية اليمنية عددا من الزعامات الصومالية وسعت إلى إزالة الخلافات القائمة من منطلق الالتزام بوحدة الصومال وسلامة أراضيه، والعدل والمساواة بين مواطنيه. على أننا نحث إخواننا الصوماليين من على هذا المنبر أن يبادروا بأنفسهم إلى بذل المزيد من الإرادة السياسية والرغبة الصادقة للتوصل إلى حل وسلام واستقرار نهائي يمكنهم من استرجاع مؤسسات بلدهم وإعادة تعميره حتى تتاح الفرصة بعودة أبنائه اللاجئين إلى مناطقهم وإعادة توطينهم، كما أننا نناشد المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود والمساعدات والدعم لإعادة بناء مؤسسات الدولة في إطار وفاق وطني يرضيه الصوماليون كافة.

حين اجتمعنا هنا في العام الماضي كانت اليمن قد رحبت بمذكرة التفاهم التي وقّعت في أيار/مايو ١٩٩٦ بين العراق والأمم المتحدة، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) القاضي ببيع النفط مقابل الغذاء، وذلك كخطوة أولى نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي، واستبشرت حينها الجمهورية اليمنية، أن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة، سيوضع موضع التنفيذ بلا إبطاء. غير أن تنفيذ هذا الاتفاق لاقى ويلاقي صعوبات جمة من حين لآخر، وذلك مما زاد من معاناة الشعب العراقي.

إن الجمهورية اليمنية إذ تؤكد مجددا على أهمية استكمال العراق تطبيق قرارات الشرعية الدولية، واستمرار مواصلة تعاونه مع الأمم المتحدة، فإنها ترى بأن تخفيف معاناة الشعب العراقي من استمرار الحصار المفروض عليه، أصبح أمرا ضروريا.

ويقودنا الحديث إلى الحصار الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على الجماهيرية الليبية، وما يلحقه ذلك الحصار الظالم من أضرار ومعاناة للشعب الليبي الشقيق نؤكد مطالبتنا بضرورة إنهاء ذلك الحصار في إطار القرارات التي أعلنتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

وبالنسبة إلى السودان الشقيق، فإن بلادي تبارك وتؤيد المستجدات والمتغيرات المتعلقة باتفاق الخرطوم

تخفيف، بعض القيود الدستورية بالرفض من المعارضة. وابتداءً من ذلك الوقت، أصبحت المعارضة تتخذ من كل انتخابات تخسرها أساساً للخلاف والمنازعة، فزادها هذا ابتعاداً عن السلطة السياسية وأصبح مستقبل زعمائها في خطر.

والحرب التي جلبت سفك الدماء إلى برازافيل، عاصمتنا، تمثل ذروة الرفض من جانب حزب واحد من مجتمعنا السياسي للرضوخ لقواعد الديمقراطية. وبذور تلك الحرب يمكن أن توجد في المشاكل الاقتصادية والمصاعب التي يواجهها البلد. وإزاء هذه الحرب، نحن نفهم - وإن كنا بطبيعة الحال لا نقر - عدم مبالاة المجتمع الدولي بمصير العديد من آلاف الأفريقيين الضائعين في أحد أركان العالم. إن اهتمام الدول الاقتصادية الكبرى ينصب على الحفاظ على خصوبة التربة وما تحتها في تلك المنطقة، أما أرواح سكانها فإنها لا تعني في نظرها الكثير.

لكن هناك دروساً ينبغي تعلمها من هذه اللامبالاة. لقد جعلتنا ننظر إلى أنفسنا كما لو كنا ننظر في مرآة، حتى نفهم على نحو أفضل المكان الذي يشغله الأفريقيون فعلاً في مجتمع الأمم. وعلمتنا أيضاً أنه بينما الوطنية يمكن أن تكون قيمة يتقاسمها الأفريقيون جميعاً، فإن الحقيقة المرة بالنسبة لأفريقيا، أو على الأقل بالنسبة لجزء منها، هي أن الاعتبار لا يعطى إلا لثروتها. ولهذا، في أوقات الانتكاسات السياسية لا يمكن لأفريقيا أن تتوقع من المجتمع الدولي سوى لامبالاة في البداية يعقبها إصدار الأحكام في أمرها من عل. وفي كثير من الأحوال، صار الاعتبار الوحيد الذي يعطي لها مؤخراً هو تذكيرها بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف المتصارعة في وقت الحرب.

لكن هذا الحق في إصدار الأحكام، الذي نعترف به عن طيب خاطر للشعوب الأخرى المحبة للسلام والمحبة للديمقراطية، ألا ينطوي بدوره على واجب يقع على أولئك الذين يقفون في زمن الحرب موقف المتفرج ولا يقدمون المساعدة الإنسانية إلى شعب مهدد بالموت والفناء؟ إن شعب الكونغو يموت ببطء منذ ٥ حزيران/يونيه تحت نيران الصواريخ والمدافع - التي اشتراها الكونغوليون، هذا صحيح، لكن الذي باعها لهم هم "المحسنون" الغربيون - هذا الشعب ألا يحق له أن ينتفع من حق التدخل الإنساني الذي يطنتون له؟

وفي إطار منظماتنا، التي يشغل مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب مكاناً بين القيم المؤسسة لها، نحن نرفض

وإذ أتحدث إلى هذه الجمعية، أقول لكم إن الأسى يغمرنى لسقوط العديد من أطفال الكونغو ورجالها ونسائها يومياً منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نتيجة لنيران القذائف المتبادلة في الحرب الأهلية التي خيمت بظلالها الكئيبة على بلدي.

لذلك، أستسمح الجمعية العامة في اتخاذ هذه الحالة المساوية مادة لتعليقاتي.

ويا له من مأزق لي أمام هذا المحفل. فبصفتي وزيراً، قد أغرى برسم صورة زاهية لأغراض الدعاية، صورة تتسم بالمبالغة في التبسيط، والتطرف، وتمتلئ بالأقوال الحكومية المكررة الممجوجة. لكن المثقف والوطني اللذين أحب أن أكونهما لا بد أن يتجاوزا الأعراف الدبلوماسية فأعبر عما أحس به في قلبي، وعما أؤمن به في أعماقي وما يشاركني فيه دون شك كونغوليون آخرون من أبناء جيلي.

إنهم يشعرون كما أشعر، بأسف كبير لجميع الضحايا الذين لا يزالون يسقطون سواء في معسكر الرئيس ليسوبا أو في معسكر الرئيس السابق ساسو - نغيسو. وهم يشعرون بقوة - كما أشعر بقوة - بأن المجتمع الدولي قد تركهم ليواجهوا وحدهم مأساتهم. إلا أنه في بلدي الواقع الآن في قبضة حرب أهلية، بذل كل ما يستطيع تقريباً، منذ انعقاد المؤتمر الوطني السيادي، لتجنيب ديمقراطيتنا الفتية من الاضطرابات المساوية التي تلازم أي تغيير اجتماعي مفاجئ، الذي هو في حالتنا الانتقال من نظام سياسي قائم على الحزب الواحد ويحظر كل معارضة منظمة إلى انفجار حقيقي للحريات - الفردية، والسياسية، والدينية.

ويدخل في هذا الإطار الدستور وميثاق الوحدة الوطنية وكل الإطار المؤسسي والتشريعي الذي وضع منذ فترة الانتقال، والتي دامت أكثر من عام. وكان إجراء انتخابات شفافة حرة منصفة - وخاصة الانتخابات الرئاسية، التي أسفرت عن وضع مقاليد الحكم في يد الرئيس باسكال ليسوبا لحصوله على أكثر من ٦١ في المائة من الأصوات - إيذاناً بمستقبل باهر لعملية إقامة الديمقراطية في الكونغو.

علاوة على ذلك، ركز الرئيس ليسوبا منذ انتخابه على إنشاء آليات لدعم ديمقراطيتنا الفتية. وفي سعيه لإقامة حوار وطني وسلم اجتماعي قام، فور تنصيبه، بتوجيه نداء إلى المعارضة للمشاركة في حكم الجمهورية. وقد قوبل هذا العرض، الذي كان غرضه تصحيح، أو على الأقل

كوليلاس، عمدة مدينة برازافيل وزعيم المعارضة، رئيساً لتلك الحكومة الجديدة. واحتفظ بعدد من المناصب الوزارية للحزب الواحد السابق، حزب العمل الكونغولي الذي يترأسه الرئيس السابق ساسو - نغيسو.

وحتى اليوم ترفض المعارضة المسلحة هذه المحاولة لإشراكها في الحكم. فما الذي يمكن عمله؟

إن الحكومة تظل على إيمانها بفعالية الحوار وليس بقوة السلاح. ولهذا فإنها لا تزال تأمل أن توفر جهود لجنة الوساطة الدولية للكونغو فرصة لتحقيق السلام الدائم ولفترة انتقال تشارك فيها جميع القوى السياسية في البلاد حتى يمكن لشعبنا أن ينتخب رئيسه بحرية.

وانطلاقاً من الهدف المتمثل في إيجاد هذا الحل التفاوضي وقّع الرئيس باسكال ليسوبا ورئيس الوزراء برنارد كوليلاس مؤخرًا خطة وقف إطلاق النار التي اقترحتها لجنة الوساطة الدولية. وحتى الآن، يظل السيد ساسو - نغيسو هو وحده الذي لم يوقّع عليها.

عندما نرى الذين يقدمون المساعدات الخفية للمذابح التي تجري بين الأشقاء ولزعزعة الاستقرار في بعض الدول الديمقراطية تحقيقاً لمآربهم الخاصة، يتخذون من التمسك بمبدأ عدم التدخل ذريعة تفسح لهم المزيد من الحرية للمناورة، ألا ينبغي لنا، إزاء تراخي الأمم المتحدة وصمتها أن نخشى أن يصبح عدم التدخل هنا هو ذاته تدخلاً بل أسوأ شكل من أشكال التدخل ضد هذه الشعوب التي تقتل وهذه الدول التي يززع استقرارها؟

منذ عام مضى عندما كنت أتكلم أمام هذه الجمعية تساءلت عن أهمية تطبيق قاعدة التناوب في السلطة في سياق نشر الديمقراطية في بلادنا، التي لا تزال ضعيفة من الناحية الاقتصادية والتي راحت الطبقات السياسية فيها منذ زمن طويل تبني ثرواتها وتسلقها الاجتماعي على أعمالها السياسية دون غيرها. ولسوء الحظ أتت الأحداث الجارية من بلدي لتعطي مغزى كبيراً لهذا السؤال. إننا مطالبون بأن نتفهم على نحو أفضل تاريخنا السياسي المعاصر وضرورة المشاركة في السلطة حتى نضمن السلام الدائم ونكفل نجاحاً أكبر للنظام الديمقراطي.

وفي السياق الاقتصادي والتاريخي لبعض البلدان الأفريقية يمكن لهذا النهج نحو الديمقراطية أن يصبح، مع تطور الاحترام لمتطلباته الأساسية، عنصراً لتحقيق السلام والتنمية بدلاً من أن يكون عنصراً لزعزعة

أن نصدق أن هذا الحق في التدخل الإنساني، الذي ينطوي على التزام على الصعيد العالمي بالتضامن وتأمين الحياة، يعد حقاً منطبقاً فقط على بعض الألوان أو المواقع الجغرافية، ومتوقفاً على لون الضحايا أو موقعهم الجغرافي. ولو ثبت أن هذا الاعتقاد صحيح فعلاً أو له أدنى وجود فإنه سيقوض - على الأقل بالنسبة لبعض أعضاء منظماتنا - بلا داع وبصورة دائمة الثقة المشروعة التي تضعها في الأمم المتحدة شعوب عديدة هي ضحايا أبرياء للأعمال الوحشية والظلم.

بعض أعضاء المنظمة قد يستميلهم القول بأن الكونغوليين يجب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم، ونحن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الإثارة لشعورنا بالمسؤولية. إلا أنه إذا كان الشعب الكونغولي هو الذي أصبح اليوم رهينة فلربما جاء دور شعب آخر غداً ليقع رهينة لفئة سياسية تكون مدفوعة بطموحاتها الأنانية، وغير مستعدة لقبول قواعد الديمقراطية ولا يههما السعي إلى السلام أو الحفاظ عليه.

كل يوم وبشمن إنساني متزايد تتأخر تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى سلام متفاوض عليه، والسبب في ذلك هو المطالبات المبالغ فيها من جانب البعض وعدم توفر التسامح من جانب البعض الآخر. هذا ما حدث في لبيرفيل خلال الأسبوع الثاني من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. فلقد اتفق الرئيس باسكال ليسوبا مع الرئيس عمر بونغو، رئيس لجنة الوساطة الدولية على خطة تقضي بأن تدير البلد جماعة رئاسية مكونة من رئيس الجمهورية الحالي وثلاثة نواب للرئيس، لكن كونغوليين كثيرين رأوا في هذا الاقتراح محاولة لتقاسم السلطة فيما بين الأفراد المتنافسين على السلطة في الكونغو ومن ثم نهاية للحرب.

ومما يؤسف له أن آمالهم تبددت بظهور سيناريو لكابوس جديد. إذ أنه رداً على هذا الاقتراح الذي تقدمت به لجنة الوساطة الدولية، طلبت القوى الديمقراطية المتحدة التابعة للرئيس السابق ساسو - نغيسو أن يكون النائب الأول للرئيس من المنتمين إليها وأن يمارس هذا النائب أيضاً مهام رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وهذا المطلب، بالنظر إلى التاريخ السياسي لبلدنا الذي يتسم بالعديد من الانقلابات التي لا يزال لها حتى الآن أنصار، لم يكن من الممكن قبوله لا من جانب الحكومة ولا الأحزاب الأخرى التي تمثل المعارضة ذات الطابع التمثيلي الأكبر.

بعد هذا الرفض من جانب الرئيس السابق ساسو - نغيسو شكّلت حكومة جديدة، وعيّن السيد برنارد

العالم الأخرى وأن نأسف لها أسفاً أشد. ونحن نود أن نعرب عن شعورنا بالتضامن مع جميع الشعوب التي تعاني، وبصفة خاصة شعب الجزائر. ومرة أخرى نأمل أن يسود هناك صوت العقل على أي اعتبار آخر حتى يمكن للجزائر أن تتابع مسيرة التنمية الاقتصادية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن إرادتنا السياسية في برازافيل لاستعادة السلام موجودة، بيد أن العودة إلى السلام أصبحت صعبة في الميدان لأن أي إطلاق للنار في أية لحظة، سواء كان على نحو متعمد أو نتيجة إفلات الزمام، قد يؤدي إلى تصاعد العنف ويهدد بالخطر أرواحا كثيرة. هذه الأعمال ترتكب بسهولة ودون أية مسؤولية أو عقاب لأنه لا توجد في برازافيل قوات دولية محايدة يمكنها أن تحدد المسؤول عن ارتكابها.

نرى أن حضور القوات المتعددة الجنسيات التي فكر فيها الأمين العام والتي لم تنشأ حتى الآن كان يمكن أن يساعدنا على التحرك بصورة أسرع وبخطى أوثق نحو السلام الدائم.

نرجو أن يُسمع نداءنا من أجل المساعدة، وأن يؤدي إلى تفهم أكبر لنداءات من يقعون في محنة في المستقبل. نرجو أن يسترجع كل منا في هذه الجمعية العامة، صدق الملاحظات التي أبديتها من فوق هذه المنصة، حتى نجنب الشعوب الأفريقية الأخرى المعاناة التي تسببها الحروب، وتؤدي إليها دكتاتورية حفنة من الساسة الخارجيين عن القانون والأمانة والمحاطين من كل جانب بنفيعيين مجردين من أي حرص على القانون والأمانة.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية. وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ردا على بيان وزير خارجية اليونان في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أود أن أذكر أن ذلك البيان يتضمن اتهامات باطلة وتشويها للحقائق فيما يتعلق بتركيا.

إن الجمعية العامة هيئة موقرة تناقش فيها المسائل الدولية بغية حلها. بيد أن اليونان درجت للأسف منذ زمن

الاستقرار وأداة لإذكاء الكراهية الإثنية أثناء الانتخابات كما هو الحال في بلدي اليوم.

إنه سؤال هام، ومما لا شك فيه أن بلدي الذي يخوض الحرب اليوم سيتمكن من الإجابة عليه بالعثور على طريق التعقل والسلام والسير وراء العملية الديمقراطية. وشعبنا الذي ظل طوال سنين عديدة تحت نير نظام الحزب الواحد الذي أهدر الحريات، في ظل ايدولوجية سرعان ما تم التخلي عنها، يعتبر أن درب الديمقراطية في بلدي هو مفترق طرق بالنسبة له.

وكان الأفضل ألا يكون الأمر كذلك ولو أن ذلك كان سيدهشنا لأن نظام الحزب الواحد والشموليين لا يمكنهم الاختفاء دون هزات أو مقاومة.

ونضالنا، نضال جميع الكونغوليين الذي يؤمنون بقيم الديمقراطية، وبتطور البشر في ظل الديمقراطية وبإطلاق العنان للمزيد من الذكاء والهمة في بلدنا بفضل الديمقراطية وعهد الحرية الملازمة لها، سيذهب أدراج الرياح إذا لم يبد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة أي بادرة على تضامنه الذي يمكن أن يقضي دفعة واحدة، ومعنويا وفعليا، على إغراء اللجوء إلى السلاح للوصول إلى السلطة.

تود حكومة جمهورية الكونغو أن تعرب مرة أخرى عن أسفها وتعاطفها الكبير مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها الشقيق بسبب الدمار وفقد الأرواح نتيجة للحرب الدائرة في برازافيل. ونثق في أن شعبي الجمهوريتين الكونغوليتين اللتين سفكت في تاريخهما وفي سبيل عودتهما إلى حكم القانون دماء غزيرة وذرفت دموع كثيرة، يرغبان في العيش معا في سلام.

لقد أظهرت لنا هذه الحالة، الحاجة الماسة إلى أن تهب القوى المحبة للسلام والمحبة للديمقراطية في أسرع وقت ممكن لمساعدة الكونغوليين في إيجاد حل يعيد السلام الى برازافيل ويجنب المنطقة دون الإقليمية كلها خطر انتشار الحرب والأعمال المزعزعة للاستقرار.

نحن نقدر تقديرا عظيما التزام بعض الحكومات التي أبدت حيال المسألة الكونغولية استعدادها لتوفير القوات التي يمكن أن تشكل قوة تدخل متعددة الجنسيات، خاصة بعد تسويق الأمم المتحدة.

إن سقوط القتلى والجرحى في بلدنا قد ساعدنا على أن نتفهم على نحو أفضل أمثال هذه المعاناة في أنحاء

وإبداء حسن النية من جانب الطرفين أمران حتميان".  
[انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية  
والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤]

وكما أشير في بيان وزير خارجية بلدي، اعتمد رئيسا  
جمهورية بلدي البلدين إعلانا مشترك في مدريد قبل بضعة  
أشهر، في تموز/يوليه، يستهدف تحسين العلاقات  
الثنائية. وأنشأ فريقا من "الحكام" لدراسة القضايا  
المعلقة وإعداد توصيات بشأنها. ويجري حاليا بذل  
الجهود لتضييق الفجوة بين مواقف البلدين. إلا أن موقف  
اليونان لم يتطابق حتى الآن مع هذا الاتجاه الإيجابي.  
والواقع أن السيد ريباس المتحدث الرسمي باسم الحكومة  
اليونانية أدلى ببيان في ٢٣ أيلول/سبتمبر قال فيه إن  
اليونان علقت الاجتماع الذي كان مقررا عقده بين  
العضوين التركي واليوناني في الفريق المشار إليه لأن:

"أنسب الظروف لا تتوفر في هذا الوقت".

وبما أن الوزير المذكور أورد عدة إشارات إلى القوانين  
والمعاهدات الدولية في بيانه فإنني أود أن أسترعي  
انتباه الجمعية العامة بشكل خاص إلى المطلب اليوناني  
بأن يعترف لها بعرض مختلف لكل من البحر الإقليمي  
والحيز الجوي الوطني في بحر إيجه، مع أن من المبادئ  
الواضحة في القانون الدولي أن يكون عرض الحيز الجوي  
الوطني متطابقا مع عرض المياه الإقليمية كما هو  
منصوص عليه في المادتين ١ و ٢ من اتفاقية شيكاغو  
بشأن الطيران المدني الدولي. إن مطلب اليونان بحيز جوي  
عرضه ١٠ أميال مع أن بحرها الإقليمي عرضه ٦  
أميال يمثل مظهرا واضحا لتجاهل اليونان للقانون  
الدولي، وهو أمر يرفضه المجتمع الدولي في واقع الأمر.  
فهل يستطيع وزير الخارجية اليونانية، الذي يشير كثيرا  
إلى تمسك بلده بالقانون الدولي، أن يوضح لهذه الجمعية  
العامة موقف بلده فيما يتعلق بعرض البحر الإقليمي  
وعرض الحيز الجوي في بحر إيجه، الذي هو من العناصر  
المسببة للاحتكاك بين بلدينا؟

هل تستطيع اليونان أن تدافع بشكل مقنع عن انتهاكها  
لمركز جزر بحر إيجه الشرقية التي تدرجها معاهدات  
دولية بشكل واضح جدا في إطار نظام يجردها من  
السلاح؟ هل تستطيع اليونان، التي تصر على إحالة قضية  
كردك إلى محكمة العدل الدولية أن تقبل أيضا عرض  
قضية انتهاك مركز جزر بحر إيجه الشرقية المجرد من  
السلاح على نفس المحكمة، وذلك بالتخلي عن شرطها  
التحفزي الذي يستبعد من ولاية تلك المحكمة أي نزاع  
يتصل بالإجراءات الدفاعية العسكرية التي تتخذها

بعيد على استغلال المناقشة العامة لأغراض دعائية،  
ولتنشر معلومات مضللة حول قضايا هامة بين تركيا  
واليونان.

وربما كان خير ما يعبر عن الحالة الذهنية العامة التي  
يتسم بها ذلك الجزء من البيان المتعلق ببلدي العبارات  
التي استخدمها الوزير عندما تحدث إلى إحدى محطات  
التلفزيون اليونانية قبل يوم واحد من إلقاء كلمته أمام  
الأمم المتحدة. فقد أشار عندئذ إلى محاورين خياليين  
افترض أنهم يمثلون الجانب التركي، وقال دون أن يبين أي  
سبب منطقي لقوله هذا إنه لن يتفاوض مع "قاتل  
ومغتصب ولص" - وهذه ألفاظ لا يمكن أن تليق برجل دولة  
أو بهذه الجمعية العامة. ولكنها تدل على حالة ذهنية معينة  
تضغ الادعاءات التي وردت في كلمة الوزير من أي  
مصادقية أو مشروعية.

ويتعارض هذا النهج في العلاقات بين تركيا واليونان  
تماما مع سياسة حسن النية والتوفيق التي تنتهجها  
الحكومة التركية بغية التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة  
بين البلدين. وقد تجلى موقف تركيا الإيجابي والبناء في  
البيان الذي أدلى به وزير خارجية تركيا بعد بيان نظيره  
اليوناني بفترة وجيزة. لقد أكد وزير الخارجية التركي ما  
يلي في جملة أمور:

"وبالنسبة لعلاقتنا مع اليونان، فإن هدفنا  
الأساسي، هو أن نعالج على الفور، عن طريق حوار  
مضموني يستهدف التوصل إلى نتائج القضايا التي  
لا تزال قائمة بين البلدين... وتقدمنا بعدة نداءات إلى  
اليونان كي توافق على إجراء الحوار...

"نحن لا نستبعد لتحقيق التسوية السلمية  
للخلافات فيما بيننا أي طريقة تحظى بالموافقة.  
وبالإضافة إلى ذلك فإننا ننفذ على نحو انفرادي بعض  
تدابير بناء الثقة، ونأمل أن يقابل هذا العمل بالمثل.  
ونتوقع من فريق "الحكام" الذي يضم شخصيتين  
غير حكوميتين من تركيا واليونان أن يتمكن في نهاية  
المطاف من الاجتماع...

"وننتظر بلهفة أن تترجم الأقوال إلى أفعال  
ملموسة بغية النهوض بعلاقات أفضل بين بلدينا، على  
أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مدريد في  
تموز/يوليه الماضي...

"إن المشاكل الثنائية فيما بيننا لا يمكن أن تحسم  
من خلال جهود تركيا وحدها، وأن الالتزام المتبادل

تقريبا، طيلة السنوات الثلاثين الأخيرة. وواصلنا تشجيع السلطات البوروندية على اتباع طريق التوفيق والحوار السياسي.

ومن الطبيعي أن تكون تنزانيا قد شعرت بالارتياح مع بقية المجتمع الدولي عندما قام الرئيس بويويا في ذلك الوقت ببدء برنامج للإصلاح السياسي في الثمانينات توج بإجراء أول انتخابات ديمقراطية في تموز/يوليه ١٩٩٣، وتولى حزب "فروديبو" زمام السلطة برئاسة الرئيس الراحل ملكيور ندادي. وقد هنا الرائد بويويا وشعب بوروندي على شجاعتهم السياسية التي سمحت لبلدهم بالانتقال من الدكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية.

وكان من الطبيعي كذلك أن يكون لقيام العسكريين البورونديين بعد ذلك بعدة شهور بإلغاء المكاسب الديمقراطية وقع الصدمة العنيفة في نغوسنا. وكان القصد من الاغتيال الوحشي للرئيس ندادي وعدد من كبار زملائه في الحكومة والمجلس التشريعي هو القضاء على السلطة السياسية وإيجاد فراغ يمكن أن يملأه بسهولة العسكريون أو من يعينونهم.

وحتى في مواجهة هذا الانتهاك الوحشي، لم تتخذ تنزانيا بل ولا المجتمع الدولي أية تدابير تتجاوز الإدانة. وما زلنا نرى الحاجة إلى رعاية الانتقال المرفه إلى الحكم الديمقراطي هناك باعتبار ذلك هدفا أساسيا. وقد حظيت الجهود اللاحقة لمنظمة الوحدة الأفريقية، من خلال بعثتها في بوروندي، بالتأييد الكامل من تنزانيا.

وكذلك أبدينا بالمثل تأييدنا العام للمشاورات التي أدت إلى انعقاد المؤتمر المعني بالحكم ورئاسة سيلفستري نتيبانتونغانيا. إلا أن تأييدنا لتلك العملية لم يكن سببه اعتقادنا بأنها عملية منصفة أو ديمقراطية. فقد كانت عملية متبجحة، القصد منها وقف الانتقال الديمقراطي وذلك بإسناد أدوار سياسية إلى أحزاب زائفة لم تستطع الفوز ولو بمقعد واحد في البرلمان، وعدد أعضائها لا يمكن أن يتجاوز حفنة من الأفراد.

وقد اتضح بعد قليل الغرض الحقيقي من ميثاق الحكم، وهو إكمال الانقلاب العسكري الذي بدأ باغتيال الرئيس ندادي. ولقد أدت حملات زعزعة الاستقرار الداخلي، بما فيها عملية "مدينة الموت" التي شنتها الجيش والأحزاب السياسية المتطرفة، إلى إشاعة جو من الخوف وعدم الأمان اتخذ بدوره ذريعة لتبرير فرض القوة وعرقلة العملية السياسية.

اليونان حتى وإن كانت تنطوي على انتهاك للمعاهدات والقوانين الدولية؟

إن هذه الحقائق تبين بوضوح "النهج الانتقائي" الذي تتبعه اليونان في تناولها لمساائل القانون الدولي.

ويعلم المجتمع الدولي تمام العلم التطورات الحادثة في قبرص، المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ٣٤ عاما. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي، الذي لديه دراية بهذه المسائل على مدى عدة عقود، سيميز بسهولة بين الواقع والخيال وبين الدعاية والحقيقة. ويجدر تماما التساؤل لماذا تؤثر اليونان، في وقت يجري فيه بذل الجهود لإيجاد حلول سلمية لهذه المشاكل، أن تنخرط في هذا السيل من الكلام اللاذع والدعاية، متجنبين الاستجابة إلى يد التوفيق والصدائفة التي تمدها إليها تركيا. ويتساءل المرء أيضا فيما إذا كانت اليونان ترى أية فائدة في إطالة أمد المنازعات بينها وبين تركيا. ونود أن نوضح في هذا الصدد أن هذه السياسة لا يمكن أن تكون لها نتيجة سوى الإضرار باليونان ذاتها.

**السيد ماكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوم أمس استمعت الجمعية العامة إلى بيان ألقاه وزير خارجية بوروندي وتكلم فيه باستفاضة عن جمهورية تنزانيا المتحدة ودورها في البحث عن السلام في بلده. وقد حاول وزير الخارجية بقائمة من الأكاذيب والتلفيق التي ردها لخدمة أغراضه إلى أن ينسب إلى تنزانيا المسؤولية عن المشاكل القائمة في بوروندي وعن فشل عملية السلام حتى الآن.

وإن كنت لا أسعى بأي حال إلى الرد على الاتهامات المحددة التي وجهت إلى بلدي، فإنني أود ببساطة أن أضع الأمور في نصابها الصحيح.

إن تنزانيا جارة لبوروندي. ونحن نرتبط بروابط الجغرافيا والتاريخ والصدائفة. ومنذ تحقيق الاستقلال قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود، تحملت تنزانيا مع أشقائها في بوروندي معاناة هائلة نجمت عن صراعات وحروب دورية جرت في ذلك البلد. وعلى مدى السنين، استضفنا مئات الآلاف من اللاجئين البورونديين وما زلنا نفضل ذلك اليوم. ولقد تعاطفنا مع مشاكل بوروندي الفريدة في نوعها، رغم معرفتنا واقتناعنا بوضوح بأن هذه المشاكل تضرب بجذورها في سياسات الجمود والتطرف والاستبعاد التي تمارسها الأنظمة الدكتاتورية العسكرية المتعاقبة التي حكمت ذلك البلد، بغير انقطاع

رؤوسها في التراب فإنها لن تهرب من حتمية المصالحة السياسية والمشاركة في السلطة والأمن لجميع الموجودين في بلدهم. فالمشكلة ليست مشكلة ثنائية بين بوروندي وتنزانيا أو بينها وبين المنطقة، ولكنها مشكلة داخل الشعب البوروندي ذاته.

إن تنزانيا لم تساند ولا تساند ولن تساند أي عدوان مسلح على بوروندي من أي جهة. أما ما يُشاع عن تغلغل مسلح من مخيمات اللاجئين أو تدريب عسكري في داخلها فهو، في أفضل الأحوال، أوهم تبثها السلطات في بوروندي لتبرير المزيد من أعمال القمع ضد سكان البلد. وتنزانيا، على أي حال، لا تدير مخيمات اللاجئين وليس لديها أي علم بوقوع اعتداءات على الأراضي البوروندية. وقد ذكرت مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى غير الحكومية بشكل قاطع عدم وجود أي تدريب من هذا النوع في مخيمات اللاجئين. وستكون تنزانيا ممتنة إذا قدمت إليها دلائل على أي أنشطة عسكرية من هذا النوع حتى تضع حدا لها لأنها تنتهك سيادتها.

إن وجود مخيمات اللاجئين قرب الحدود مسألة ضرورية وسوف تستمر. إذ لا يتوقع من تنزانيا أن تبني بيوتا دائمة للاجئين من بوروندي. لقد قمنا بذلك في الماضي، في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٢، ولكن قيامنا بذلك الآن إنما يمثل إنكارا لحق اللاجئين وفرصتهم في عودة قريبة إلى بلدهم، وغضا للطرف عن عدم المسؤولية من جانب السلطات في بوروندي وعن إخفاقهم في اتخاذ ما يلزم لتصحيح المسار السياسي، ظانين خطأ أن اللاجئين الذين تسببت سياستهم الطاشئة في تشريدهم سيختفون عن أنظارهم. ولا نزال نعتقد أن قريهم من وطنهم هو حافز لهم على العودة في وقت قريب، كما أنه يقلل من الصعوبات اللوجستية في عملية العودة، كما حدث حينما اختار نصف مليون لاجئ من رواندا أن يعودوا إلى وطنهم سيرا على الأقدام في العام الماضي حينما اطمأنوا إلى سلامة عودتهم.

إن المنطقة، وليست تنزانيا، هي التي فرضت جزاءات على بوروندي لحفزها على التفاوض. وأوضحت المنطقة أنه متى توفر لديها ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العملية السياسية تسير في طريق لا رجوع عنها، فلن يكون لديها سبب لاستمرار الجزاءات. وحتى في غيبة دلائل على عدم الرجوع عن العملية، قامت المنطقية بتخفيف الجزاءات استجابة للحاجات الإنسانية للناس الأبرياء هناك. وتقع المسؤولية الآن على عاتق السلطات البوروندية للوفاء بنصيبتها من الصفة بدلا من البحث عن

وطوال تلك الفترة ظلت تنزانيا ملتزمة بواجبها كجارة مسؤولة. وواصلت مناشدة السياسيين والجيش في بوروندي أن يتحلوا بروح الاتزان ويدركوا ضرورة الحوار السياسي مع جميع عناصر مجتمعهم. وظللنا ندعو إلى عودة الحكم الدستوري حتى يتمكن البلد من الشروع في مهمة تضييد الجراح والتعمير الوطني.

وانطلاقا من روح مساعدة الشعب البوروندي على طريق السلام، قَبِلَ المعلم جوليوس نيريري أن يقوم، بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، بمهمة تيسير الحوار بين الفرقاء المتحاربين في إطار عملية السلام التي انطلقت من موانزا. ومما يدعو للأسف أن الفئة الحاكمة في بوروندي رفضت أن تلتزم بحسن نية بإنجاح عملية موانزا، برغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا الصدد.

ومما يبعث على الأسى العميق أن الجيش، بقيادة المقدم بويويا، اختار تجاهل الرأي العام الدولي والعملية التي كانت جارية في إطار موانزا واستولى على السلطة في تموز/ يولييه ١٩٩٦. وقد أدانت أفريقيا على بكرة أبيها عملية استلاب السلطة هذه، كما أدانها المجتمع الدولي كله. واجتمعت بلدان المنطقة في أروشا في أعقاب انقلاب بويويا ووضعت الشروط التي طلبت من الحكام العسكريين تنفيذها خلال مهلة محددة، ومنها إعادة العمل بالدستور وعقد البرلمان، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية وعودة العسكريين إلى المخيمات. وفي نفس الوقت كررت قمة أروشا الأولى استعداد المنطقة لمواصلة عملية الحوار السياسي في إطار موانزا، برياسة المعلم نيريري، بهدف الوصول إلى تسوية متفاوض عليها للصراع في بوروندي. ويظل هذا هدفا أساسيا اليوم. والواقع أنه يتم إبلاغ منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تباعا بجميع التطورات في المنطقة، وهما تؤيدان جهودنا في هذا الصدد. وقد أعربت تنزانيا مرارا عن عدم وجود أي مصلحة لها في بوروندي سوى مساعدة شعب ذلك البلد على العيش في سلام فيما بينهم ضمن حدودهم. وكانت هذه أيضا هي سياسة المنطقة باستمرار. إن المشاكل في بوروندي تؤثر علينا، فقد تحمّلنا وطأة استضافة اللاجئين القادمين من بوروندي بسبب الصراعات السياسية الذميمة في هذا البلد. ويظل إخفاق القيادة في بوروندي يؤثر علينا، ومن المشين أن تدعي سلطات بوروندي أن لتنزانيا مصلحة في عدم استقرار بلدهم.

إن المشاكل تكمن في بوروندي وليس في أي مكان آخر. ومهما حاولت السلطات في بوروندي أن تدفن

ولا تزال تنزانيا تشعر بالتزام إيجابي نحو بوروندي، وسنواصل مساعدتها على الرغم مما تلقاه من نكران الجميل من سلطات بوروندي. وباعتبارنا جزءاً من هذه المنطقة، فسنواصل حض السلطات العسكرية على التعقل واغتنام فرصة الحوار. إننا ندعو سلطات بوروندي إلى أن تفيق من أوامها بإمكان تحقيق تسوية داخلية محدودة وأن تتجاوب مع المساعي الحميدة في المنطقة. إن أي حل جزئي أو حل عسكري لن يكتب له البقاء. لو كان ذلك ممكناً لما وجدنا أنفسنا اليوم نتحدث عن بوروندي، فقد ظل هذا البلد تحت الحكم العسكري لعقود طويلة. ولكن الأمن الدائم لشعب بوروندي لن يتحقق إلا عن طريق الحوار والمصالحة السياسية، وليس بغير ذلك.

**السيد هرمينيجلد (بوروندي)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يذكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أنه لا يرغب في الدخول في جدل عقيم، وهذا ما لا أريده أيضاً. ومع ذلك أود أن أذكر إنني أفضل أن أنتظر إلى أول الأسبوع القادم لتقديم ردنا وإعطاء البرهان للجمعية العامة على ما قاله وزير خارجيتنا أمس.

**السيد مواكاواغو (تنزانيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونحن نحفظ بحقنا في الرد عندما تلقى كلمة بوروندي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

كبش فداء بالحديث عن تحييز الوسيط أو انعدام الأمن في مقر المفاوضات. إن حجة انعدام الأمن في تنزانيا هي محض خيال. إذ لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن تعرض مسؤول من بوروندي أو مفاوض للمضايقة أو التهديد. بل إن الكثيرين من المسؤولين في بوروندي يحضرون إلى تنزانيا ويغادرونها في حرية بدون أي عائق. لذلك، ليس من المستغرب أن يرفعوا شعار الأمن لإخفاء تقاعسهم عن متابعة الحوار السياسي. إننا نرفض الاتهام بأن تنزانيا قد سلّمت سفارة بوروندي إلى أحد الأطراف، فليس في وسعنا كحكومة تحترم القانون أن نفعل ذلك. والذي نفهمه أن الدبلوماسي الذي يسيّر أعمال السفارة الآن موجود هناك بموجب ميثاق الحكم وأن مسألة بقائه أو مغادرته تدخل في إطار صلاحيات وسلطات بوروندي لا تنزانيا.

وقد ذكرت تنزانيا مرارا أنه إذا كانت المشكلة مشكلة وسيط أو مشكلة مكان، فإن هذه أمور يمكن مناقشتها، لا مع بوروندي، ولكن في نطاق المنطقة التي أعطت هذه الولاية لتنزانيا وللمعلم نيريري. ولكن المشكلة في النهاية ليست مشكلة أماكن أو وسطاء أو محافل، وإنما هي مشكلة التفاوض على ترتيبات مقبولة للمصالحة السياسية والأمن للجميع. فلا المنطقة، ولا المجتمع الدولي، بوسعهم أن يقضوا مكتوف الأيدي وهم يرون تهور السلطات في بوروندي يهوي بالبلد نحو الكارثة. فنحن لم تغب عن أعيننا بعد مأساة المذبحة الرهيبة في رواندا.